

خطب سياسية واجتماعية

- ١ -

أيها السادة (١) :

إذا كان حل المسألة المصرية ، أو استقلال مصر ، أمراً أوروبياً محضاً كما قال لورد كرومر ، فلا شك عندي في أن جميع الأعمال التحضيرية التي تؤدي حتماً إلى الاستقلال هي بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتية التي لا دخل لأوروبا فيها . المصريون هم الذين يقومون بتعليم أنفسهم وترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ثم لا يكون من عمل أوروبا بعد إلا الاعتراف لهم بالاستقلال . المصريون يقومون بوضع المقدمات المنتجة للاستقلال ، وأوروبا تعترف بذلك الاستقلال . فعمل أوروبا لنا لا يمكن أن ينتظر مطلقاً قبل أن نفرغ نحن من القيام بواجبنا الوطني الأقدس ، الذي هو استتباع كل الأسباب المؤدية للاستقلال . غير أننا في الماضي قد أخطأنا في تقدير الواجب علينا وألقينا مسؤولية العمل لاستقلال مصر عن عاتقنا إلى عاتق غيرنا . فعلقنا آمالنا في أول الأمر بالاستئانة ، أي بحكومة جلالة السلطان صاحبة السيادة علينا ، وبقينا ننتظر نتائج ما يعمل لنا الأتراك . فلم نزل من وراء ذلك شيئاً حتى أن الانكليز أنفسهم قد عرضوا شروط الجلاء سنة ١٨٨٧ وحفظوا لأنفسهم امتياز الدخول في مصر إذا جرى فيها من الحوادث ما يدعو لدخول دولة أجنبية . ولكن فرنسا التي لم تكن تُطْفَأ نار مطامعها في مصر إلى ذلك الحين ، ولم تكن خمسة الأعوام

(١) خطبة أُلقيت في نادي حزب الأمة برأي البارودي وكانت بشارع غيظ العدة بجوار باب الخلق

ونشرت بعداد الجريدة رقم ٣٦٢ الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٨ . بعنوان « الحالة الحاضرة »

التي مرت على الاحتلال كافية لجعلها تنسى أممها على عدم مشاركة الانكليز في الدخول إلى الاسكندرية ، والتي كانت صاحبة النفوذ الأول في مصر قبل الثورة والتي تعرف أن حصول انكترا على امتياز في مصر من شأنه أن يقضي على نفوذها فيها — قد زينت للباب العالي عدم قبول الشروط الموضوعة للجلء ، فظلت المسألة على ما كانت عليه . أنسنا وقتئذٍ من غيرة فرنسا الظاهرة على مصالحنا وطمعنا في مساعدتها إيانا على نيل استقلالنا ، فولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من وراء ذلك إلا وعوداً من بعض النواب الفرنسيين قد ذهب بها الأيام . غير أن هبل الرجاء ما زال معلقاً بحكومة فرنسا حتى قطعه نهائياً الاتفاق الفرنسي الانكليزي سنة ١٩٠٤ ، عند ذلك تقطعت بنا الأسباب ، ولم نشأ أن نقصر جهوداتنا على العمل لاستقلالنا في داخل بلادنا ، بل تطوَّح بعضنا الى لوندرة ، وصرنا نعلق الآمال في نيل الحكومة الذاتية والاستقلال النوعي ، مرة على وزارة الاحرار وأخرى على أعضاء البرلمان ، وثالثة على حسن الشهادة في حقنا من المعتمد البريطاني في مصر .

تواكلنا وتوكلنا في استرداد حريتنا القومية على جاذبية المعتمد البريطاني أو على أخلاقه الشخصية وعظم تأثيره في وزارة أمته ، كما تتوكل الرعية الضعيفة في إقامة العدل بينها على الأخلاق الشخصية للملكها المستبد . ونحن في هذا لم نلاحظ انه إذا كانت تركيا وفرنسا لم تعمل شيئاً لاستقلالنا ، فإن انكترا التي ما احتلت بلادنا إلا لمصلحتها — هي للعمل لمصلحتنا أبعد كثيراً من تركيا وفرنسا . صرنا نعلق الأمل بمعتمد جديد يجيء فيشهد لنا لا علينا ، ويوفي بعهود أمته في انالنا الحكم الدستوري تدريجاً ويمحو سوء التفاهم ، وبالجملة كان يؤمل كثير منا أن هذا المعتمد الجديد مبعوث وزارة الاحرار الجديدة ، سيحمل لنا من بلاده ما يستطيع نقله من حرية قومه . وينقل الينا هيكلًا من هيكل الدستور . ويربط بحذقه وحسن نيته ثقة أوروبا المالية بنا ثقة أكيدة يفيض منها الذهب ، وأسعد بها البلاد .

كل ذلك كنا نعتبره المقابل لمطالبنا المجردة || مضحكات مبكيات ||

أجل كان اللورد كرومر يسير في سياسته على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار : إنماء في الحركة الاقتصادية يأمن به الأوروبيون على مصالحهم فلا يجر كون ما كنا في المسألة المصرية ، وضغط شديد على التعليم في مدارس الحكومة وابقافه عند حدٍ يضمن عدم نبوغ أبناء المصريين وتقدمهم في العلم ، واعتبار الموظف المصري دائماً آلة في يد الموظف الانكليزي حتى يفقد البقية الباقية من ملكة الحكم ، وليستوي في العبودية أمام الانكليز الرفيع والوضيع والموظف وغيره ، واعتبار الامة برجالها كيسة طائلة عمياء لا تبصر مرئياً ولا تعترف بحميل ، وإذاعة الاخبار عن تعصب المصريين واضطرابهم في

جميع أرجاء العالم حتى يبرر تصرفه في مصر على ما يشاء . تلك هي صياصية اللورد التي يكون من جرأتها القضاء على كل رجاء مصري في الاستقلال .

جاء السير إدون غورست^(١) تستقبله الأمة بما ذكرنا من الآمال في تغيير صياصية سلفه تغييراً جوهرياً . وما هوذا قد أقام بين ظهرائنا طاماً كاملاً تفشت في خلاله الازمة المالية تفشياً هائلاً ، فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الأمة بأية صورة من الصور ، رغمًا من إلحاح جميع طبقات الأمة . ثم رمانا آخر العام بتقرير يبين فيه صياصته فلم نجد مخالفة مطلقاً بينها وبين صياصية سلفه ، بل كأن تقريره وتقرير سلفه مكتوبان بقلم واحد . نعم يوجد بين صياصتهما فرق واحد هو اتفاق بينه وبين صاحب السلطة الشرعية^(٢) على صورة لم نهدها مثيلاً في أيام سلفه . وقد أيده بما ذكره في تقريره إذ يقول :

« وهما يكن قد تمَّ من الأعمال الحسنة ، فالفضل للتخديو ونظاره على معونتهم العاصدة من صميم الفؤاد ، واتفاقهم على العمل بالوائام والاخلاص مع البريطانيين الموظفين في الحكومة المصرية »

هذا هو كل الفرق بين الصياصتين . ولكن ماذا نمجني نحن الأمة من هذا الوفاق ؟ لم نمجني شيئاً مطلقاً بل قد ينقل على نفوسنا أن نحتمل . أن أميرنا يكون موضوعاً لمذح أو غيره في تقرير قنصل حكومة محتملة بالفعل لا بالقانون . خصوصاً أنه ليس من البعيد أن يظن الناس بحق أن الأمير راضٍ تمام الرضى عن صياصية هذا المعتمد الجديد الذي يقضي فيها على كل أمل في الاستقلال . ولم يظهر له عمل الى الآن من الأعمال التي من شأنها ترقية حال البلاد من أي نوع من أنواع الرقي . نعم ان مدته لا تزال قصيرة ، ولكن تقريره يدل على نية إبقاء الحال على ما هي عليه . حال على أسوأ ما تكون عليها بلد من البلاد التي تطمع بحق في الاستقلال .

كننا قطعنا الأمل من المعتمد القديم ، وليس عندنا الآن أدنى دليل يدل على أن المعتمد الجديد يترك محلاً لثقتنا في انتقال نظاماتنا الى حال أحسن .

رأيتم ان الانكليز هم الانكليز . وأن السير إدون غورست مع اتفائه مع السلطة الشرعية أشد خطراً علينا من اللورد كرومر باختلافه معها . فعلى من يكون اعتمادنا في بلوغ الاستقلال ؟

على أنفسنا ، على أعمالنا ، على نضامتنا ، على أن تكون أمتنا كما قال صولون^(٣) : خير

(١) المعتمد البريطاني الثاني بعد كرومر وكان رجلاً ضيف الرأي خامل الذكر (٢) التخديو

(٣) Solon سياسي أثيني قديم

الامة يتأثر فيها جميع الافراد للاهانة التي تقع على واحد منهم . يطالب جميعهم على السواء بتعويض الاهانة بنفس الحدة التي يطالب بها من وقعت عليه شخصياً . تلك هي الامة المتضامنة الافراد التي يدخر لها المستقبل السعادة القومية عاجلاً أو آجلاً . من أجل أن يكون عملنا مفيداً لبلادنا ، يجب علينا أن نتفق بادية الامر في النظر الى حالتنا الراهنة وتقديرها تقديراً حقيقياً لا مبالغاً فيه ولا متجاوزاً في الحكم عليه . حدث الحقيقة ولو كانت مرة تؤلم عواطفنا . فإننا اذا لم نحتمل مرارة الحقيقة التي تظهر لنا النقص الذي يجب علينا سده ، لا يمكننا أن نحتمل المشاق التي تعرض لنا في سبيل استقلال بلادنا . هنا يجمل بي أن أقول إن بعض الناس يخطئ كثيراً في هذه الحقيقة ويظنون أن اشتهارنا لنقص اجتماعي أو سياسي أو تصدينا لنشر تصرف منتقد صدر من سلطة أهلية ، كل ذلك يقيم علينا الحجة بأننا غير أهل للحكومة الدائمة . ولكنهم نسوا أن ستر عيوب الامة عنها ، إقرار لها على ما هي عليه من التأخر وصرف لها عن اصلاح ذاتها . وذلك هو الذي جسر علينا الى الآن أسوأ النتائج .

فالواجب علينا تلقاء ياسنا من كل مساعدة خارجية عنا ، أن نقف تمام الوقوف على حالتنا الحاضرة بجميع أنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية .

حالتنا السياسية

كان يجب أن يكون الفرق بين حكومة محمد علي باشا وحكومة صمو الخديو ، كالفرق بين مبادئ الربع الأول من القرن الماضي وبين المبادئ الحالية للقرن العشرين . كان لحكومة محمد علي باشا شبيهاً في الحكومات الأوروبية المتعددة وقتئذ ، ولكن حكومتنا الحالية ليس بينها وبين حكومات أوروبا حتى الصغيرة منها شبه ما .

كان يجب أن يكون الفرق بين حال أمتنا في عهد محمد علي باشا وبينها الآن ، كالفرق بين جهلها وفقرها في ذلك العهد ، وبين معارفها وثروتها اليوم ، ولكن أمتنا لا تزال تحفظ شياً كبيراً من صورتها في أوائل القرن الماضي فيما يتعلق بحالها السياسية

لا أنكر أن حكومة اليوم فيها نظامات قضائية ونظامات ادارية ، ولا أن أمتنا اليوم فيها أناس متعلمون ، ولكن الحكومة والامة لا تزالان تحفظان من صورتها القديمة أسوأ العلاقات بين الحاكم والمحكوم . تحفظان مبدأ الاستبداد . استبداداً بالرأي من جانب الحكومة ، وطاعة صمياء من جانب الامة . فما أشبهنا اليوم بنا أيام الظلمات الأولى .

من القضايا المسئلة أن شكل الحكومة يتم دائماً على مبلغ الامة من درجات الاخلاق ،

عاليها وسافلها . لأن الحكومة ليست في الحقيقة إلا عرضاً من أعراض الأمة ، فكيفما تكون الأمة تكون حكومتها .

فهل بقيت أمتنا على ما كانت عليه من أخلاق النذل من أوائل القرن الماضي الى الآن ، حتى تمكنت المبادئ الاستبدادية من النهوض والبقاء فيها ؟ وهل يكون الفرق بين مصر الأمية وبين مصر المتعامة ، فرقاً قليلاً جداً ، بحيث أن المبادئ الاستبدادية لا تزال تجد من نفوسنا أبواباً مفتوحة لقبولها واسكانها في القلوب مسكننا مباركاً حتى بقيت حكومتنا استبدادية لا أثر فيها لسلطة الأمة ولا ظل فيها للدستور ؟

.أيها السادة - ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف الماء ومقاومة المواد وفقه القوانين ، هو كل مقومات الأمم ، وليس هو الموجد للأخلاق العظمة التي يكون من نتائجها الثقة المتبادلة بين الرجل والرجل ، والتضامن بين العامل والعامل ، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي والاستقلال الذاتي الذي يجعل الحر يأبى أن يكون عبداً للسلطة معها كانت قدرتها على نفسه وعلى ماله . تلك الصفات التي هي من أركان الاستقلال العام .

لكي يمكننا الحكم على أن تلك الصفات العلية هي الغالبة في الأمة ، يجب علينا أن نرغب عن كسب ميول الرأي العام فيها . ولا شيء يوقفنا على ميول الرأي العام إلا الجرائد .

الرأي العام والجرائد

الجرائد مرآة الرأي العام تظهر عليها صورته المضبوطة . يظهر عليها شكله ولونه ، بل هي مقياس درجات الأخلاق ومظهر المعلومات في الأمة . ترى فيها المطاعم التي تتعجب في أدمغة الأفراد والعواطف التي تنطوي في الصدور . فما أصدق هذه المرآة الصحافية في تحصيل صورة الرأي العام . فان رأيت جرائد الأمة تتعجب الانتقاد على أعمال سلطة من السلطات ، أو تخشى عظيماً من العطاء أو تتخبط في الآراء السياسية على غير هدى من العلم ، أو تكون مريضة الذوق في طعوم الحوادث ، فاحكم بأن الرأي العام لا يزال يحسب للسلطة حساباً لا يتفق معه حب الاستقلال الذاتي حباً كاملاً مستأثراً بجميع حواس الأمة وملكاها على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام .

من ينظر الى الرأي العام في زمن محمد علي باشا يجد أنه كان متجانس الأجزاء متماسك الجسم . مركزه كاذب حقيقة . إلا أنه كان قوياً في خطته وكانت محكمته نافذة الأحكام . يخيل لي أن أول مادة صدر بها قانونها هي هذه المادة أو ما في معناها :

ابتسموا لك عن استهزاء وإن رضوا بالدخول مدوا اليك يداً فآثرة النشاط ، ما اعتادت أن تبسط إلاّ الى منفعة شخصية . أولئك هم يظنون أن هذه الحركة صناعية صرفة . وان القائمين بها انما هم يقلدون أبناء الأمم المتقدمة وأن أمتنا بعيدة عن هذه الحركة بعد ما بين الساكن والمتحرك . إن هؤلاء يكادون ينكرون قوانين الارتقاء الطبيعي التي تسير عليها الظواهر الاجتماعية كما تسير عليها الظواهر الطبيعية، ويكادون يظنون أن أمة غفلت عن الاشتغال بسياستها يوماً ، يجب أن تغفل دهرأ ، أو أن تغفل الى الأبد . خطأ على خطأ . ألا يعرف هؤلاء الفرق بين الحركة الصناعية وبين الحركة الطبيعية ؟

ألا يعرفون أن الطبيعة لا تسمح لشيء بالبقاء فيها الا اذا كان منها . إليكم دليلاً حسيّاً على أن هذه الحركة طبيعية ، «حزب الأمة» . هذا الحزب تألف من سرة البلاد وأعيانها وطائفة غير قليلة من كتابها وأذكيائها المطالبة لامتهم بحقوقها والعمل لرفيها وسعادتها . وإن كنت لا أنكر أن سيرهم في ذلك كان بطيئاً وأن عملهم بالنسبة لما يطلب منهم قليل نظراً لما صادفوه في سبيلهم من العقبات المعروفة ، إلا أنهم لم يهنوا أمام السلطات ، بل زادوا تشدداً في مبدئهم وتقدماً الى غرضهم . فلو كانت هذه الحركة صناعية لكان قد فشل أعضاء هذا الحزب في اجتماعهم وتقوّضت أركان أملهم في بلوغ الغاية التي اليها يقصدون .

أكثر من هؤلاء اليائسين يهدأ عن الحق ، أولئك الذين يقولون إن هذه الحركة الجديدة هي مظهر من مظاهر التعصب الديني أو الباسلامسم^(١) . ولكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها . وانما هم يشيعون ذلك كما احتاجوا الى صرف أنظار أوروبا عما يجري في مصر من التصرفات الانكليزية . وقد كنا ظننا أن هذه التهمة قد رحلت عنا برحيل جناب اللورد كرومر ، فاذا بها تتجدد على نفعة أخف من الاولى على لسان وزير الحربية الانكليزية في مجلس النواب في الشهر الماضي .

انهم يريدون بهذه التهمة أن يحولوا بيننا وبين جاذبية الأحرار الأوربيين ويخلعوا بها قلوب الأجانب أصحاب المنافع في مصر . وبهذه الطريقة يعزلوننا عن كل مدد سياسي ومالي ، حتى تزول كل رقابة على تصرفاتهم في مصر . عبثاً نجادل اصحاب الأغراض . ولكننا نصرح بأن المصريين يحفظون في قلوبهم للنزلاء الأوربيين في مصر كل محبة ويعلمون أن وجودهم فيها من أكبر ينابيع الخير والثروة على البلاد . نعم ان اختلاط العنصر الأهلي

(١) Pan-Islamism أي الجامعة الاسلامية ، وقد كثرت الكلام فيها حيناً وروج لهذه الدعوى المستعمرون

ونادى بوجودها فمر من صنائهم من المصريين ، ليكون طريقهم الى اتهامنا بالصينية الدينية .

والعنصر الأجنبي في مصر ليس على نسبة ما بينهما من المنافع المشتركة الكبيرة ، ولكن ذلك يجيء من جهة الأجانب لا من جهة المصريين . فان امتيازات الاجانب واختلاف عاداتهم العائلية عن عادات المصريين في الحجاب^(١) ، يجعل الأجانب لا يرغبون كثيراً في الاختلاط التام المشهود . الاختلاط الذي كان يجب أن تستتبعه علاقات المعاملة اليومية بين الفريقين .

ولاشك عندي في أن التهم التي يتهمنها الساسة الانكليز من انحطاط الصفات عن المستوى اللازم لكسب الحكومة الدائمة والتعصب الديني وكره الاجانب : الخ . كل ذلك ليقتنعوا أمتهم والعالم الأوروبي ، وليحاولوا اقناعنا نحن أيضاً ، باستحالة إجابة مطالبنا فيما يختص بالحكم الذاتي — انهم ليحسبون بضعف حججهم فيقولون « ومع ذلك فانا نعطيه تدريجياً » . قول حسن لو صدقت السياسة وابتدأوا في تدريجنا اليه . ولكنهم لم يفعلوا إلا نقيض ذلك .

النظامات

دونكم نظامات سنة ١٨٨٣ وما كان ينويه الشارع المصري وقتئذ من ترقية الأمة تدريجياً ، ودونكم نظامات اليوم . امحوا لي أن أعرض لكم صورة النظامين لتروا أنفسكم بأننا نتأخر في روح التشريع وفي تنفيذ القوانين عوضاً عن ان نتقدم ، كما هم يعدوننا كل يوم .

إن قوانين سنة ١٨٨٣ تحصر السلطة دائماً في شخص الجناب العالي ووزرائه ، إلا أنها كانت مع ذلك ترمي إلى تنفيذ أربع قواعد معقولة يؤدي تنفيذها بالزمان إلى الحكومة الدستورية وهي على ما رأيت بالاستقراء :

- ١ — ليس للاحتلال سلطة على الناظر في نظارته .
 - ٢ — كل سلطة تؤخذ من الحاكم الاداري إلى الحاكم القضائي هي كسب للأمة .
 - ٣ — كل ضمانات تعطى للحاكم القضائي هي تقدم نحو الحرية والاستقلال .
 - ٤ — كل توسيع في منطقة الانتخابات هو ظفر وتقدم نحو الحكومة الذاتية .
- بناءً على هذه القواعد كان كل ناظر حاملاً حقيقة لا حكماً ، غير مشارك في أعمال نظارته

(١) امتيازات الاجانب منحت لهم ضمناً من حكوماتنا السالفة وأنيت بمعاملة مونترو . أما الحجاب في ذلك الوقت فكان من الشدة بحيث رمى قادم بك أمين بالروق من الدين لانه قال بتحرير المرأة ورفع ذلك الحجاب . واليوم ترى المحجبات نصف نمجوب كأنهن آثراً قديمة من عصر باندي .

ولا راضح إلا للقانون الأصلي في تشكيل الوزارة وصقوطها — أخذت أغلب اختصاصات الحكام الإداريين إلى القضاة — أحيط القضاة جميعاً بضمانة عدم العزل وعدم النقل وعدم الرضوخ إلا إلى القانون — كان العمدة يعين بانتخاب الأهالي ومحض إرادتهم .
لو نفذت كل هذه القواعد التي كانت روحاً للتشريع بالضبط وحسن النية ، لكنا قد وصلنا اليوم إلى الحكم الذاتي المطلوب .

ولكن كل وزير مصري قد رُمي في نظارته بمستشار، عُيِّنَ ليستشار وليس له من التنفيذ شيء ، فإذا هو في العمل كل شيء . والناظر مهما كان عمله ومهما صححت رغبته أمام هذا المستشار المدرع بقوة الاحتلال ليس إلا مرة وسماً ، رضي الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض . فالنتيجة دائماً أن الاحتلال يكتب شيئاً وينفذ غيره .

بحيث ضمانة القضاة الابتدائيين وضربت عليهم المراقبة الشائنة بكرامة القاضي . رضي القضاة أو لم يرضوا ، فالنتيجة تقهقر في التشريع .

جعل للحكام الإداريين إشراف على التحقيق الجنائي . وجعل لنظارة الخقانية حق نقل قضاة الاستئناف في المحاكم الجنائية . رضوا أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

جعل انتخاب العمدة ، عمد البلاد (وأمهم كاف في اظهار أهميتهم) بمحض إرادة الداخلية بوساطة لجنة إدارية . وأصبحوا يعاقبون على الأهال بالحبس . رضي العمدة والامة أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

على ذلك يظهر لكم بالعيان أننا في جميع نظاماتنا الحكومية نتقهقر إلى الوراء . ولا شيء عندنا من ذلك يسير إلى الامام حتى ولا الوعود . فان وعودهم ان لم تكن تتقهقر كثيراً عن أزمان غلادستون^(١) فانها على الأقل ثابتة في مستور واحد، ولا فرق إلا في كيفية أدائها.

قال اللورد دوفرين « إن الحكومة الذاتية المحلية أحسن إعداد وأصلح ملاقة لما يقرب من النظام الدستوري » . قاعدة حسنة مقبولة وواعد ينبغي الرجاء . كررها اللورد كرومر . وقال بها السير إدون غورست في تقريره الأخير .

وقدر أيتم أن العنصر الوطني في الحكومة ينزل عن السلطة شيئاً فشيئاً ، والعنصر الانكليزي يأخذ السلطة شيئاً فشيئاً ، والنظام البيروقراطي الذي تسير عليه الحكومة الآن

(١) رئيس وزراء إنجلترا في أوائل الاحتلال ومن الذين قطعوا اليهود بالجلاد بل قال بعد اعتزال الوزارة انه يشهد ان زمن الجلاد كان منذ زمن بعيد .

يعمل إلى تركيز السلطة أو حصرها في شخص الرئيس الانكليزي دون الاهلي . ولو علمتم ما للقضاة الانكليز في المحاكم الاهلية من الرقابة على زملائهم المصريين والآخر في مستقبلهم ، وأضفتهم ذلك الى ما ذكرته لكم من تأخر التشريع في روجه وفي تنفيذه ببعض أمثلة ، لعاسم أن تخفيف المراقبة عن بعض المديرين لا يجيء بالنتيجة المقصودة من تشجيع العنصر الوطني وتعويد الاستقلال وملكة الحكم . هل بعد ذلك يصح القول بأن الادارة الانكليزية تسير على ما وضعه اللورد دوفرين من المبادئ ، لا نالة المصريين الحكم الذاتي والدستور بالزمان ؟

قال السير إدون غورست : « ان نظام الامتيازات الأجنبية أصبح لا يطابق الدرجة التي بلغت الحضارة في مصر »^(١) قول حق لا شبهة فيه . ولكن اذا كانت حضارة الأمة بلغت مبلغاً لا يجوز أن يكون فيها طبقات ممتازة ، فكيف يسوغ أن تبقى فيها حكومة استبدادية بكل معاني الكلمة ومن كل وجه ؟

سألب نفوذ الحكام الوطنيين بقوة الاحتلال وغصب حقوق الأمة بقوة الاحتلال : كل ذلك يكون منطبقاً على تقدم مصر في الحضارة — في نظر السير إدون غورست ، ولكن الامتيازات الأجنبية هي وخذها التي لا تنطبق على حضارة مصر !!!

مهما يكن من القرائن التي تحدث بها السير غورست لإثبات دعواه من أن مصر بعيدة جداً عن الدستور ، فلقد أزم نفسه الحجة بأنها قد تقدمت في المدنية الى حد أنه أصبح من المحرم أن توجد فيها طبقة أوروبية ممتازة . ولاشك في أن الميل الى التسوية بين المصريين وبين النزلاء الاوروبيين في المعاملات والقوانين ، يقتضي بطبيعة الحال أن المصريين يستحقون الدستور أو الدستور الناقص على الأقل ، ولعني به توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، اللهم إلا أن نكون نحن أنفسنا لانميل الى الدستور أو التوسع في الحكم الذاتي كما رواه عنا المعتمد البريطاني . وليني أدري من هي تلك الطبقة التي تميل الى عدم التوسع في الحكم الذاتي بعد أن بح صوت الجرائد بطلب الدستور وقررت الجمعية العمومية مرتين . نعم طلبنا الدستور بطريقة تدريجية متواضعة على قاعدة انه لا يمس صوالح النزلاء

(١) قبل هذا الكلام في سنة ١٩٠٨ ، ولم تلغ الامتيازات إلا بمعامدة « مونترو » ولم يكن الانجليز صادقين في هذا الكلام ، وانما كانوا يهدون به دول أوروبا كما أرادوا أن يبرزوا احتلالهم لمصر ، تنفيذاً لسياستهم الاستعمارية .

الاوروبيين ولا امتيازاتهم فقابلته حكومتنا بالرفض (١) .
 قدّمنا لها مشروعاً لتوسيع اختصاص مجالس المديرية (٢) وصمينا بكل ما في استطاعتنا
 من طرق الإقناع لدى الوزارة فأخذت الحكومة تمحو وتثبت من مشروعها الأول ،
 وأخرجته بعد ذلك خالفاً من القاعدتين اللتين أصسنا مشروعنا عليهما ، وهما وضع أساس
 سلطة الأمة ، وتعليك تلك المجالس الانتخابية لإدارة التعليم الأهلي من غير قيدٍ ولا شرط .
 وقد مضى على ذلك سبعة أشهر تقول الحكومة إنها تستشير أعيان البلاد والمديرين
 واللجنة المنتخبة من مجلس الشورى لتعديل القانون النظامي . الأناقة في التقنين مطلوبة ،
 ولكن الحكومة التي تعدّل قانون الجنايات في يومين ، ثم تضع قانوني العقوبات وتحقيق
 الجنايات بأسرها في أيام ، لا يمكن أن يفهم من تسويقها هذا إلا كسب الوقت وانتظار أن
 الرأي العام تبرد حدّته عليها وتفتّر أعصابه المتوترة ، فتخرج قانون توسيع الاختصاص (٣)

في فرصة مناسبة خالياً من كل توسيع جوهرى
 يؤكد هذا الفهم أن السير بالدون غورمت مع عاده بالضرورة بأن حزب الأمة ومجلس
 شورى القوانين يحضران مشروع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، قد قال في
 تقريره انه لا يسمح بأي توسيع جوهرى ا
 فليس من السهل على ذي النظر الصحيح تلقاء تلك المغالطات وذلك التسويق والتعنّت
 من جانب الحكومة والوعود المُخَلَّفَة - أن يحكم بأن في نية الانكياز حقيقة أن
 يعطونا من حقوقنا إلاّ وعوداً نتغذّى بها . وهيئات أن تكون الوعود هي كل ما نطمع فيه
 من الحكم الذاتي ا

ولكن وزارتنا مع كل ذلك راضية بالوقوف في المركز الذي وجدت فيه من يوم تنصيبها ،
 لم تخط مع الرأي العام خطوة واحدة إلى الامام : وإني مع ما أعلم من ذكاء كل منهم وقدرته
 على العمل وطهارته ، أجدني مضطراً إلى التصريح بأن الوزارة الحالية مع ماضيها الطويل في
 الاستسلام للسلطة ، لا يمكنها بعد ذلك أن تقوم بما تطلبه منها الحال الحاضرة من التقدم إلى
 الامام . وعلى ذلك لا يمكنها أن تكون بمجموعها حائزة لثقة الأمة .

أيها السادة : تلك هي حالتنا السياسية . تلك هي الحال السيئة التي يجب علينا العمل

(١) هذه إحدى نتائج الاحتلال الانجليزي : إذلال المصريين ومحاربتهم بالجاليات الاوربية التي
 استنزفت دماء هذا الشعب واستنك موارد أرض الفراغة لمصاحتم دون المصريين . (٢) مشروع تقدم
 به حزب الأمة للحكومة (٣) اختصاص مجالس المديرية .

على تمييزها بكل ما نستطيع بالطرق السامية المدنية، أعني بها إغناء العواطف السياسية وتحسين الحلال الاجتماعية والاقتصادية.

قلت لكم في صدد كلامي إن مهمتنا شاقة جداً وطويلة، وإن حالتنا الاستثنائية تقتضي مجهودات كثيرة كنا في غنى عن الكثير منها لولا هذا الاحتلال.

الاشتغال بالحلال السياسية قد يكون فرض كفاية. ولكن حالتنا الحاضرة تجعل

التفكير في تقدمنا السياسي فرض عين على كل منا.

نعم أصبح فرض عين على كل منا أن يعتد بسلطة الأمة، وينشر حوله في دائرته، واسعة كانت أوضيعة، هذا الاعتقاد. وأنه مما لا يحتاج فيه إلى علم أو إلى فلسفة، بل هو أمر معروف هدى إليه الشرع الشريف وقضت به طبيعة التمدن الانساني. لا يتكاف الداعي إليه إلا أن يلفت نظر من حوله إلى أن رأي الجماعة فوق رأي الواحد. وأن قدرة الأمة فوق قدرة الحكومة بالضرورة. وأن الحكومة وكيلة للأمة. وأن مقام الأمة فوق كل مقام. هذا الاعتقاد إذا جعله كل منا إيمانه السياسي وطبقه على الحوادث التي تقع أمام عينيه صباح مساء، وعلى كل تصرفات الحكومة يوماً فيوماً، بلغنا بقوة هذا الايمان إلى ما نطلبه من تطلب قوة الرأي العام على قوة الحكومة. هناك يصبح استقلالنا النوعي حاصلًا فملاً وحتمًا.

اعملوا على ذلك وليعلم كل منكم أن ارادته الفردية قوة هائلة لا تقاوم، إذا كانت متحدة مع ارادة قومه. وإن الارادة العامة للأمة هي مجموع الارادات الفردية. فإن كانت هذه مريضة أو ضعيفة أو مخالفة بعضها لبعض في تحقيق الاستقلال، كانت الارادة العامة ضعيفة على نسبة القوى التي تتكوّن هي منها.

أيها السادة: إن الرقي السياسي لا يقتصر على اعتقاد المذاهب السياسية والدعوة إليها ومحاولة تطبيقها في جميع مظاهر الحياة العامة. بل إن له ركناً آخر لا يتحقق بدونه وهو الرقي الاجتماعي.

أيها السادة: أشعر أنني أسرفت تصرفاً في وقتكم وحسن استماعكم، إلا أنني مع ذلك أستمححكم كلمة على حالتنا الاجتماعية التي هي ركن كبير من أركان رقينا السياسي.

حالتنا الاجتماعية

يقولون إن الاستقلال بعيد علينا لأن الاستبداد قد حلل كثيراً من صفات الحكم في أنفسنا — وهذه الحجة تزيدنا تمكناً من أنهم يرتكبون في معاملتنا طرق المغالاة، لأنه إذا

كان الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق ، فأستمرار الحكومة استبدادية ، إنما هو استبقاء لعلة الفساد وإضافة فساد إلى فساد .

لا أنكر ان حالتنا الاجتماعية تدعو إلى العمل لرقبها عما هي عليه الآن . ولكن الانسان بأصله الحر لا يلبث أن يرجع حالاً إلى صفات الحرية متى زال عنه الاستبداد .

موضوعات التعليم أو برامج وطرائقه في مصر ، بعيدة عن أن تصل بنا إلى الرقي الاجتماعي المطلوب .

لأجل أن يكون التعليم مفيداً ، يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشئ للقيام بوظيفة رجل .

ولكن الغرض من التعليم عندنا هو إعناء القوى الآلية أو القوى التي يقوم بها الانسان . آلة مضبوطة نوعاً للدخول في تركيب الماكينة الكبرى . ما كينة أعمال الحكومة .

ليس في برامجنا من العلوم الأخلاقية وعلوم التربية والاجتماع شيء . وليس في منازلنا كذلك من مبادئ التربية إلا قليلاً مما يصلح لتقويم الأخلاق على ما تقتضيه مصلحة العمران الحديث .

أما طريقة التعليم فهي طريقة «الكتّاب»^(١) العقيمة . يعلم الأستاذ التلميذ أو يلقنه ما في الكتاب : وهذا لا ينمي من الملكات إلا ملكة الحافظة أو ملكة التقليد . ولكن الملكة المفكرة ، ملكة الابداع والاختراع ، ملكة الادراك والتفكير ، ملكة الذوق السليم ، ملكة العالم والكاتب والسياسي والفيلسوف : هذه الملكة تبقى دائماً طفلة تتطفل في حركتها اليومية على المحفوظات وآراء الغير تستعير منها ما تشاء من المعلومات وتشرها الى الخارج — واقفة عند وظيفة النقل .

أما الطريقة المفيدة فهي أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحي إلى روحه ما يكتملها ويعدّها للقيام بالواجب عليها في الحياة .

الأساتذة عندنا لا يشترط فيهم شيء ، بل تكفي الجنسية الانكليزية لأن يكون المرء أستاذاً في المدارس الثانوية . وهي وبعض الشهادات من أي نوع أو في أي علم ، قد تكفي

(١) الكتاتيب هي المدارس القديمة التي ورثناها عن عصر المماليك وكان تعليمها أولياً قاصراً ، ومملوها جهلاء بأمور الدنيا . ومن نوادر الاحتلال الانجليزي المسحكة انه عند ما علت الصيحة بضرورة تكوين جامعة مصرية ، صاح كرومر — المدللح الاكبر عند الانجليز — يقول ان الاكثار من الكتاتيب خير لمصر من اثناء جامعة . فانظر كيف يكون سوء التقدير وكيف يكون اصلاح أجنبي — متمرد .

لأن يكون الشاب أستاذاً في مدارسنا العليا . ولكن هي السياسة ما دخلت في التعليم إلا أفسدته .

لذلك توجهت الآمال الى « الجامعة »^(١) التي نرجو ان لا يكون ما يقولونه عن مداخلة الحكومة في ادارتها إلا من قبيل المداخلة السطحية البعيدة عن برنامج التعليم وطرائقه . وهذا الذي حققه لنا بعض العارفين . ولكن لنا من رقابة الصحف والرأي العام ضمانة كبرى تضمن لنا عدم المداخلة المضرة .

أقول إن حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد في هذا البلد من النهضات ، بل هي أكبرها فائدة وأعظمها ضماناً للتقدم الحيوي المطلوب . لذلك وجب أن ينظر اليها دائماً بعين الرعاية والارتياح . وان تلقى من عطاء الأمة كل إقبال ومساعدة .

كما اننا نؤمل في سياسة ناظر المعارف وفي اخلاص أصحاب المدارس الخصوصية أن يدققوا في انتقاء الأساتذة ويغيروا طريقة التعليم العقيمة الى الطريقة المفيدة للبلاد . وان يجعلوا تعليم البنات ، أمهات المستقبل وينابيع التربية ، أحسن مما هو عليه الآن ، وان كان قد خطا خطوة تبشر بحسن الاستقبال .

ليس كل ما يلزم لترقي حالنا الاجتماعية هو التعلم واصلاحه ، بل هناك أمران آخران لا يصح اغفالهما . أولهما : العلاقات العائلية التي يجب على الكتاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد . والثاني : هو الفضائل العامة التي يدخل انماؤها والحث عليها في واجباتهم أيضاً . وهي العدل والكرم وحسن العشرة والشجاعة .

اسمحوا لي أن أقول إن هذه الصفة الأخيرة كثيراً ما تظهر عندنا مقرونة باعتبارات أخرى كإرضاء القوي وحب الاتصاف بالأدب (خطأ في حدوده) . الخ مع ان الشجاعة الأدبية هي من أمهات الفضائل العامة ، فلا يمكن لأمة أن ترقى إلا إذا نمت فيها هذه الفضيلة ، وقال كل ما يعتقده من غير مبالاة ولا مجاوزة لحدود الأدب وحسن العشرة .

إن توحيد طرائق التربية والتعاليم وتخليص الروابط العائلية من الأدراان التي لحقتها في العمل وإنماء الفضائل العادية والصفات الفاضلة الاجتماعية : كل ذلك من شأنه أن يوسع دائرة المشابهات ويضيق دائرة الفروق بين الأفراد . هنالك تظهر الوحدة القومية ظهوراً جلياً ويبلغ التضامن القومي مبلغاً يجعل الرأي العام أقوى من ذلك بكثير ، فتضطر الحكومة دائماً إلى اتباعه في كل ميوله ورغباته .

(١) الجامعة المصرية التي أسست بجهود الأمة وهي الآن جامعة نواد الاول .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تياسوا من رفض مطالبنا فإنها مستجاب .

الحالة الاقتصادية

علة من علل النجاح أن يكون لنا في صوقنا المالية صوت يُسمع . غير أننا لا نزال الى الآن نشارك في الحركة المالية على الوجه الاتصالي لا الوجه الفاعلي . نتأثر بحركة السوق ولا نؤثر فيها . لا نصرّف الامور المالية ولكننا موضوع تصرفها . كأن أموالنا وأعمالنا انما هي لتكون محل استغلال الاجنبي . لا ينبغي أن يفهم مما أقول أننا لا نعترف بالخير الكثير الذي عاد على مصر بسبب كثرة المصارف الأجنبية فيها . كلاً فاني أعتبر وجودها ضرورياً جداً لنا . ولكنني أرى أن بعد المصريين عن مجاراة الأجانب في فتح البنوك وتأليف الشركات المالية، كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلي^(١) .

واقدم استفدنا من هذا الامتحان الصعب ، امتحان الأزمة المالية^(٢) درساً يجب أن ننتفع به في اصلاح حالنا وان نجهد في تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون في بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب في المسألة المالية .

بمناسبة الأزمة المالية يسوءني أن أصرّح بأنه رغمًا عن اعتذار السير إدون غورست في تقريره عن عدم المداخلة لإفراج الأزمة^(٣) ، فإن شواهد الاحوال تدل على أن يد السيامية لم تكن بعيدة عن العمل لإطالة عهدها . حقا ان الأزمة المالية انما جاءت بها الى مصر تلك الشركات التي كان لها رءوس أموال أغلبها من الوهم ، وتصرف لا يخلو من فساد الذمة والامتهانة بحق المساهمين . ولكن السياسة قد وقفت أمام تلك الشركات موقف الذي لا يعنيه من أمرها شيء . بل جاءت السياسة بأعمال وتصريحات كان من نتائجها إطالة عهد الأزمة .

كل حكومة متمدنة تجعل نصب عينها حماية المساهمين ، بأن تجعل للشركات قوانين أساسها مراقبتها عن قرب . إلا الحكومة البريطانية فانها في غنى عن ذلك لأن المساهمين جمعية تحميمهم وتراقب أعمال جميع الشركات وتقاضيها عند الضرورة .

(١) كان تأسيس بنك مصر أول وضع عملي في تنفيذ هذه السياسة (٢) أزمة سنة ١٩٠٧ وما بعدها ، وكانت أزمة عمياء .

(٣) لما اشتدت الأزمة (١٩٠٧) وضجت الامة وضافت بها ذرعاً ، كف الانجليز يدم عن العمل على تخفيف وطأتها وتركزت النزوة المصرية نهياً للأجانب واليهود . والامة الفقيرة ذليلة ، والتعب للريان خاضع . وذلك ما توخاه المستعمرون الذين يقولون انهم مدنوا مصر وأخذوا بيدها .

أما حكومتنا فلم تفكر في وضع مراقبة على هذه الشركات مطلقاً . بل تركت لها العنان تأكل من غير رحمة وتفشوا من غير حدود . وربما كان عذرها في ذلك الامتيازات الأجنبية . ولكنها لم تطرق الباب كما طرقته في قانون البورصة^(١) وحصلت على موافقة الدول من غير عناء لم تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل غلت يدها عن أن تخفف أضرار هذه الشركات التي نشأت عن إهمالها وتفريطها . تهتم الحكومة بتربيتنا اهتمام ملتهب القلب مروع الفؤاد على مصلحة الأمة ، فألصقت لذلك إعلانات شتى على محطات السكة الحديدية تحذر فيها السياح من أن يعطوا « بخشيشاً » لصغار المصريين ، لأن ذلك يعودهم على الكسل . رحمة فائقة . عناية كاملة . اشتغال بأهم الأمور الحيوية للأمة . ولكن ما بال الحكومة لا تنشر كلمة واحدة تحذر فيها المساهمين من الشركات التي لم تراقبها !

وفوق ذلك فإن الحكومة لم تترك الأزمة المالية على حالها ، بل كما قلت لكم ، لم تبعث عنها يد السياسة . فانها قد امتنعت عن مساعدة السوق بالمرّة كما تساعد كل حكومة السوق المالية في بلادها ! لم تقف السياسة عند ذلك . بل صرّح وزير الحربية الانكليزية بعدم إمكانه تقليل الجامية في مصر لأسباب من شأنها أن تقلل الثقة المالية في السوق المصرية . أظهر دليل على ذلك ان المالمين الفرنسيين لم ينقوا بالسوق المصرية إلا بعد تقرير المندوب الفرنسي الذي وصف حال مصر على ما هي عليه . فكان من وراء ذلك الموافقة على قرض أربعة الملايين من الجنيهات للبنك العقاري^(٢) . ومع ذلك فإن المليون والنصف الذي فتحه اكتبته في لوندرة للبنك الزراعي^(٣) لم يغط الى الآن . كل هذا يدل على انه اذا كانت يد السياسة لم تباشر اطالة الازمة ، فانها سببت بأعمالها وتصريحاتها تلك الاطالة .

ومع ذلك فانه لو كان لأهل البلاد بنوك أهلية ، لما أمكن أن تغل الشركات في العبث بحقوق المساهمين ولما طالت الازمة إلى هذا الحين .

(١) قانون بورصة العقود وكانت الامتيازات حالاً دونه ووافقت عليه الدول ذوات الامتياز بعد أن امتص الاجانب دماءنا سنين وأعواماً .

(٢) البنك العقاري المصري الذي بلغ رأسماله الآن بضع عشرات من ملايين الجنيهات المصرية امتصاصاً من دم المصريين (٣) بنك أراد الانجليز أن يقاموا به نفوذ البنك العقاري المصري لانه فرنسي ، ودعواهم في ذلك حماية المزارع المصري ، وقد امتص هذا البنك على حقارته من دماء المصريين قدراً عظيماً وكانت أقساطه تحصل مع الاموال الرسمية ويقبضها جباة الحكومة ، كما انما كان هذا البنك جزءاً من وزارة المالية أو وزارة الاوقاف . بل كانت أقساطه يحجز بها بمقتضى أوامر حجوز ادارية - كأنها جزء من ضرائب الحكومة - لا رحمك الله أيها الانجليز .

إذا كانت تلك هي حالتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما وصفت لكم وصفاً وجيزاً أرحح أن يكون مطابقاً لواقع وأنعشم أني أكون مع هذا غير مبالغ في التقدير ، وإذا كانت كل معونة خارجية للاستقلال يستحيل أن تأتي إلينا عفواً من غير أن تكون نتيجة لازمة لأعمالنا ، حق علينا أن نفهم ان العلة في استقلالنا ليست علة بسيطة بل علة مركبة من نظامنا السياسي ونظامنا الاجتماعي ونظامنا الاقتصادي، وان هذا التقدم أو التمدن أو الاستقلال المنشود يتوقف على كل حال على نوع واحد من أنواع المنظمات الثلاثة ، بمقدار توفقه على النوع الآخر بالسواء .

نسعى لأنهاء الاعتقاد بسلطة الأمة ونطلب حقوقنا السياسية . نطلب ما استطعنا أن نطلب . وليكن طلبنا لأهونها على أولي الأمر وأقربها لارتياح زلائنا الأوربيين وهو الطلب الثاني للجمعية العمومية (توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة توسيعاً جوهرياً) ليكون ذلك الطلب أكثر ما يبلح فيه من الطلبات لتصل به الى المجلس النيابي المنشود .^(١)

ولكننا مع ذلك يجب علينا أن نسير في ترقية الحالة الاجتماعية والاقتصادية بنفس الحدة وبمقدار الخطأ التي نخطوها في مطالبنا السياسية . ولا يئسنا ما نشاهده من تصرف الانكليز ذلك التصرف المبني في ذاته على قاعدة « أن الحق للقوة » وإن كان لا يجراً أحد من مائة القرن العشرين أن يعضد هذه النظرية التي ظهر فسادها .

وإني شديد الاعتقاد بأنه سيأتي يوم يتقوى فيه الرأي العام بخدمة رجال الأمة وبظلم الحكومة ، فيكون بيده الحق والقوى المعنوية . قوة التماسك والاعتقاد . وقتئذ تصبح مصر للمصريين .

(١) أقل من أربعين سنة مدين بين هذا الاتجاه وعلان استمداد الحكومة الانجليزية للمفاوضة على مبدأ الجلاء (٨ من مايو سنة ١٩٤٦) . ان هذا يكاد يكون طفرة اذا اعتبرنا ما تناصر علينا من القوى ليعوق تقدمنا . وقد أعلنت الحكومة الانجليزية قبول هذا المبدأ والاستاذ لطفي باشا وزيراً للخارجية ، وكان اذ ذاك مديراً للجريدة ، صحيفة حزب الامة

- ٢ -

أيها السادة (١) :

الاسكندرية هي عنوان مصر الجغرافي . كذلك الاسكندريون هم عنوان المصريين في جميع الحركات الفكرية . وطميلة رطل التمدين الحديث الى جوف الامة المصرية ، فلا غرابة ان اُجبت دعوة حزب الامة ، وصعيت الى هذا المكان لتقيموا بهانا جديداً على ما عرف به الاسكندريون من الاهتمام بالشئون السياسية والاتصاف بالحرية والوطنية . فامحوا لي ان اقدم لكم على ذلك عظيم الشكر .

أيها السادة : لا اظني آتي لكم بما لم يأت به غيري من المشتغلين بسياسة مصر ، ولكني ارى رأي شيشرون : « يجب على كل فرد ان يكتب على جبينه رأيه في أمر قومه » . لذلك آتيت أحدكم في بعض الشئون المصرية وأطمع أن نتفق جميعاً على تقدير الحال السيئة التي نحن فيها وعلى الوسائل التي يجب علينا أن نستعملها للوصول الى السعادة القومية التي أول مراتبها أن تكون حكومتنا دستورية لنا منها نعم وعلينا العزم .

ما نحن فيه

أيها السادة : نحن الآن من الحكومة كما يكون العبد من السيد ، لا شأن لنا معها إلا الطاعة المطلقة ، ولا علاقة لها بنا إلا أن تأمر بما يبدو لها ، متحافية عن استقرار رغباتنا ، لاهية عمداً عن مصلحتنا ، تاركة شكها الاستبدادي ينخر في تمامتنا الاخلاقي ، ويقطع أوصال تضامننا القومي ، سائرة بنا الى حيث تشاء من الوقوف بالرقى العاهي عند حد محدود . تحصر السلطة في شخص واحد في كل مصلحة فتخلق بذلك حرية موظفينا في العمل . تبعثنا بذلك كله عن الاستقلال بحجة أننا غير أهل للاستقلال ١١

(١) خطبة ألقيت في الاسكندرية ونشرت بحد الجريدة رقم ٤٤٥ ، الصادر في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٠٨

كلما قلنا ذلك غضب الانكليز وقامت قيامة جرائدهم علينا ليتهمونا مرة بنكران الجميل ،
ومرة أخرى بأن هذه الحركة الوطنية هي موجبة أيضاً ضد سمو أمير البلاد . وأوعدونا ثلاثة
بالضرب على أيدي الجرائد والقبض من حريتها، ويقولون مرة أخرى إن التعامل الغربية ، تعامل
الحرية ، مفسدة للشرقين — فليفعلوا ما أرادوا وليهدموا التعليم كما هدموه أول مرة ،
وليحدوا حرية الجرائد بأقصى مما كانت عليه جرائد الامتانة قبل الدستور ، وليتهمونا بما
طاب لهم . فإننا أمام هذه الحقيقة التي نقولها لا نهاب شيئاً . ولا نأتي لها بدليل إلا ما تعمل
أيديهم من الحوادث في المصالح المصرية . ولا يصدقك أكثر من الحس .

أقول — والدليل حاضر — كأي رجال الادارة الانكليزية في مصر يعاملون الفرد
المصري والمجاميع المصرية والامة المصرية بأسرها بمبدأ ثابت هو مبدأ احتقار المصري
أيما كان ولأدنى مناسبة . وإني تارك في هذا المقام الحوادث الافرادية التي تقع بين
أفراد الانكليز وأفراد المصريين سواء في عربات السكة الحديد أو عند ما يشتكي الفرد المصري
شكاية قانونية للموظف الانكليزي ، آخذ بالحوادث الرسمية دليلاً على هذا المبدأ ، مبدأ
الاحتقار في المعاملة .

أصدرت نظارة الداخلية تعليمات في هذا الصيف للمحافظات والمديريات جاء فيها أن
صف الضباط يرقون في المحافظات بأمر من الحكمدار . وأما في المديريات فيكون رقيهم بقرار
تصدره لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله والحكمدار ومندوب من الداخلية (مفتش انكليزي
بالضرورة) . أتعرفون لماذا؟ لأن المدير مصري دائماً ، والحكمدار في المحافظات انكليزي
دائماً . وترى الداخلية على هذا ان الحكمدار الانكليزي حسن الذمة أهل للثقة دائماً .
وأما المدير المصري فغير أهل للثقة دائماً . وكفى بذلك دليلاً حسيباً على احتقار الحكومة
للموظف المصري ولو كان سعادة المدير — أتأخذون من هذا المبدأ ان الحكومة قد تفذت
وعدها بتوسيع سلطة المدير؟ عسى أن تكون تلك السلطة واردة على غير الثقة به في رقية
العسكر!

اعتادت الادارة الانكليزية — كلما أرادت تعيين قضاة من الانكليز — أن تقول إن
القضاة المصريين أ كفاء يتقصهم سلامة الذوق وحسن الذمة . نقرأ ذلك بين سطور تقارير
لورد كروس في مواطن تبرير رأيه في استخدام قضاة من الانكليز . قضاة لا يعرفون لغة
البلاد ولا عاداتها ليحكموا بين الفلاحين المصريين بقانون فرنساوي الأصل . واعتاد أهلياعه
أن يسكنوا النفوس لهذا النوع من التصرف بأن يقولوا إن الغرض منه إيجاد ثقة الاوربيين
بالحاكم الأهلية حتى يمكن توحيد نظام القضاء في مصر!

بهذه المثابة عين في كل محكمة كلية قاض انكليزي ليكون مسيطراً على قلوب القضاة الأهلين ، مراقباً على ذمهم ، شهيداً لهم أو عليهم أمام نظارة الحفانية التي لا تزال تدعى الى اليوم أن القضاة أحرار مستقلون ، واعتادت هذه النظارة أن تجمع لديها أولئك القضاة الانكليزي في جمعيات دورية لتتفاوض معهم أو ليتفاوضوا هم بعضهم مع بعض . ولا ندري ما عساه يكون موضوع تلك المفاوضات ولا نتيجتها . كما اننا لا ندري ما هي العلاقة بين القاضي المستقل وبين نظارة الحفانية التي هي سلطة ادارية في غير ما حدد القانون من علاقات النقل والترقية والاجازات . كبر نصيب هذه الجمعية القضائية من تقوّل الناس فيها حتى قال مرّة أحد رؤساء المحاكم لقاضيه الانكليزي : « أنا في حمايتك » قالها مازحاً أو جاداً ، لا يهتما . ولكن الذي يهنا هو أن هذا التصرف تصرف إعلاء المرءوس الانكليزي على الرئيس المصري ، حتى في القضاء ، يدل على أن القضاة المصريين وهم مجموع محترم كل الاحترام ، يعامل من الحكومة هو أيضاً بمبدأ الاحتقار .

في نظارة الاشغال أسأل الباشمهندس ٥٠٥ ر. سنتي في منسوب التصرف في ترعة ما ، يهلك أو يحل طلبك على مفتش الري . إذن ماذا يصنع هذا الباشمهندس ؟ لا غرابة فانه مع مفتشه كالدير مع مفتشه ، والوزير مع مستشاره . ولكن هل وقف الحد عند سلب الاختصاص ؟ كلاً فاننا جميعاً نعلم ان الحكومة لما أرادت تعديل درجات المهندسين المصريين قد صرحت بما يسيء سمعتهم فكان ذلك دليلاً آخر على أن المهندسين ، ذلك المجموع المحترم ، يعامل من الحكومة بمبدأ الاحتقار . في نظارة المعارف يوجد مفتشون من المصريين ليس بيدهم إلا تقديم التقارير . ولكن هناك مفتشين من الاثكليز هم الذين على شهادتها كان ترقى الاساتذة والرضى عنهم أو الغضب عليهم .

وغير ذلك كثير في نظارة المعارف وفي غيرها . إن الموظف الانكليزي أيّاً كان خيراً من الموظف المصري أيّاً كان . وكفى بذلك اهانة لهذا الأخير .

ان إهانة الشرف المصري لم يقصر مظهرها على الأفراد أو مجاميع الموظفين ، ولكنه قد تناول الأمة بأسرها في ظروف كثيرة أقربها عهداً طلبات الجمعية العمومية .

طلبت الجمعية العمومية مجلساً نيابياً . وققت على هذا الطلب بطلب احتياطي أكثر تواضعاً وأسهل على الحكومة تحقيقاً هو توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة .

ولكن الحكومة على الرغم من ذلك ومن أن الأمة بأسرها ألحت في تحقيق هذه الطلبات -- قد رفضته ورفض الذي يعتقد انه غير محاسب على عمله . ولا شك في أن هذا الرفض بهذه الصورة إهانة للأمة بأسرها .

من ذلك ترون أن الحكومة الشخصية توشك أن تودي بالشرف المصري بل بالمنفعة المصرية أيضاً لأن حلول الانكليزي محل المصري في ادارة البلاد لم يكن فقط على الشرف وحفظ المنفعة المصرية، بل هذا الحل من شأنه أن يذهب بالمنفعة أيضاً إذا أمكن القول بأن حسن نظام الادارات ، يصح أن يقام له وزن أمام الشرف .

ظاهر للعيان أن كل نظارة من النظارات تفشل يوماً فيوماً في الوصول الى منهاجها . فان الداخلية نفسها تعترف بأن الامن العام مختل ، ولذلك فكرت هذا العام في مشروع قانون للنقي الاداري بعد خمسة وعشرين عاماً من احتلال الانكليز لنظارة الداخلية — وان خسارة المالية في مضاربتها الأخيرة ^(١) لما يعاب عليها أيضاً . والمعارف العمومية أصبحت الشكوى منها أشهر من أن تذكر ، حتى قال الناس إن هذه النظارة تعتمد الوقوف بالتعليم عند حد لا يفيد . وأبدت في نفوسهم هذا الفهم خطبة لورد كرومر في مجلس الاعيان في الشهر الماضي ، تلك الخطبة ^(٢) التي كانت تشف عن انه من أصول سياسته في الاستعمار عدم التوسع في التعليم . ولا يزال الناس يفتكون من عدم قدرة الحكومة على العدل في توزيع الماء أزمان المناوبات .

من هذه الأسئلة الحسية ترون أن ما نحن فيه من الحكومة الشخصية مضرٌ بالشرف المصري ، مضرٌ بالمنفعة المصرية ، وانه لا بد من وضع حد لهذا التصرف الشائن الضار . يستحيل أن ينفع علاج في الحكومة الشخصية . لأن الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد ، هي التي وصلت بالشرق الى هذه الحال السيئة . فلا دواء إلا بتغيير شكل الحكومة من شخصية استبدادية الى حكومة مقيدة بارادة الأمة .

سياسة الوفاق

قد يظن بعض الناس أن السياسة الجديدة ، سياسة الوفاق ، قد تكون دواء لما نشكو منه من إهانة العنصر الوطني والعبث بمصلحته . يقولون ذلك اعتماداً على ما روته بعض الجرائد الانكليزية والمصرية من أن الادارة الانكليزية بدلاً من انها كانت تشتغل مع الوزارة المصرية متشتغل من الآن مع عابدين ^(٣) . إن صح ذلك خالفنا لا تغير فيها . ولست أعرف كيف أن هذه السياسة الجديدة يمكن أن تكون دواء لعلنا السياسية والاجتماعية التي نتجت عن الحكومة الشخصية .

(١) اشترت المالية أسهماً انكليزية بمال من الاحتياطي فبشرت فيها مبالغ طائلة وكان ذلك بإشارة من المستشار المالي . (٢) خطبة ألغها لورد كرومر في مجلس اللوردات في شهر يولييه سنة ١٩٠٨ (٣) أي مع الحديو مباشرة

ولو كان ما نشكو منه هو الخلاف بين قصر الدبارة وطابدين، لكانت سياسة الوفاق علاجاً حقيقياً. ولكن الذي نشكو منه هو اعتبار الأمة كهيئة عاطلة والعبث بمصالحها. أترون أن هذه السياسة الجديدة معناها احترام ارادة الأمة في كل تشريع، والجري بالادارة المصرية على ما تقتضيه مصلحتها؟ ان ذلك لا يأتي بشكل من أشكال السياسة التي يختارها الانكليز لتنفيذ مقاصدهم في مصر — بل يأتي من الدستور.

تبين لنا من استقرار الحوادث الواقعة في العامين الماضيين ان الانكليز قد اعتقدوا خطأ ان الحركة الوطنية القائمة عليهم في مصر لم تخرج من أعماق الأمة، وليس للأمة من أمرها نصيب، وان المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية. بل ان حركتهم حركة كاذبة دعاهم اليها الخلاف الذي استحكمت بين السلطتين: (١) على أيهما تكون مصدر الأمر النافذ على هذه الأمة التي لا ترد لأمر أصراً كما يزعمون، ففكروا في أن انطفاة هذه الحركة الوطنية لا يكون إلا بالقضاء على عاتقها الموهومة وهي سياسة الخلاف، فعمدوا الى سياسة الوفاق على صورة شكلية صرفة لا تصل الى لب الحكومة ولا تقرب من احترام ارادة الأمة. وقد ظنوا خطأ أن المصريين لا يقدرّون إلا الحكم الشخصي أو الحكم الاستبدادي، فأرادوا بسياستهم الجديدة أن يظهروا للبلاد أن السلطة الشرعية راضية عنهم، فتموت الحركة الوطنية وتستسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت الحكومة الاستبدادية التي ليس لها في أمرها نصيب. ثم جاءت بعض الجرائد الانكليزية تهتم الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الانكليز وضد سمو الأمير أيضاً. يريدون بهذه التهمة ليعيروا قلب الأمة على سمو أميرها المحبوب، وليوجدوا بينهما خلافاً يكون مرسحاً للدعائس الانكليزية، حتى يبقى الشعب مروعاً لا يطالب بالدستور.

هيئات هيئات لما يريدون. فان في هذه الحركة الوطنية رجالاً لا تخيفهم التهم ولا يروعون الوعيد. يجرون دائماً وراء غرضهم وهو تحقيق سلطة الأمة بالطرق السلمية المشروعة التي لا تمس مصلحة الأجانب ولا تجعل للانكليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم في مصر، بل هم يكسبون يوماً فيوماً ثقة الأجانب بهم واعتمادهم بأعمالهم لخير بلادهم.

على ذلك يمكنني أن أصرح بأن مركز الأمة أمام هذه السياسة الجديدة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك، وأن الأمة لا تنظر اليها بشيء من الاهمية ما دامت لا تقربنا من الدستور — وان الحركة الوطنية ليست مسببة عن سياسة الوفاق ولا عن سياسة الخلاف، بل هي حركة

(١) السلطة الشرعية أي الحديث، والسلطة الفعلية أي الانكليز

طبيعية سببتها كراحتنا للحكم الشخصي على أي صورة كان . وأنت لا تنفك أمام هذه السياسة عن تكرير القول بسلطة الأمة، وبأن مقامها فوق كل مقام .
أيها السادة : إذا كانت هذه السياسة الجديدة لا تصلح لأن تكون علاجاً للحكومة الشخصية ، ولا مخففة لنتائجها السوأى، وجب علينا الرجوع إلى القول بأنه لا دواء للشرف المصري والمصالح المصرية من الوجهة السياسية والأخلاقية، إلا تغيير شكل هذه الحكومة الشخصية إلى حكومة دستورية .

خطب أحد السامة الانجليز في الشهر الفائت فقال : « ان من الالهانة ان نفكر في الدفاع عن بلادنا من اغارة خارجية » فإذا كان الانجليزي يرى من الالهانة والعار أن يتصور محض تصور أو يفترض مجرد افتراض ان بلاده يمكن أن تهاجم ، أليس من الالهانة الكبرى أن نرضي نحن هذا الشكل الامقيدادي الذي قد نفرت منه كل الشعوب وتخلصت من ذله ، غريبة كانت أم شرقية ؟ ومن ذا الذي يمكنه أن ينكر علينا طلب الدستور ؟

ليس طلبنا للدستور مبنياً على شهوة وقتية ولسنا مدفوعين إلى طلبه بعامل من عوامل التقليد — كما يقولون — ولكننا قد رأينا أن الشرف المصري والمصالح المصرية موقوفة سلامتها على الدستور، وانه لا شرف ولا منفعة مع هذه الحكومة الشخصية التي كانت وتكون أكبر العلل لأمرنا الاجتماعية .

نظرية الحكومة الشخصية

المحمول أيها السادة. — أن أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن نظرية الحكومة الشخصية ، ردّاً على القائلين بأنها هي الحكومة اللازمة لمصر في هذا الوقت الحاضر . الحكومة الشخصية لا تستمد وجودها إلا من أصل واحد هو عبادة البسالة . عبادة القوي . عبادة القاهر . وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التي تتجسم في رؤوس العامة فيعبدون الملوك والسلطين ويخشونهم ويقدمونهم . فكأن الملوك بهذا التقديس آلهة أو انصاف آلهة . أو على الأقل أشخاصاً كباراً ممتازين بهبات روحانية تجعل لهم الحق في استعباد بني آدم — جاء العلم ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الاعجاب والاكبار . وأصبح العطاء أمام هذا العالم الطبيعي وقوته لا نصيب لهم من ذلك الاعجاب والاكبار ، فتجرد الملوك بهذه المنابة عن الأصل الذي كانوا يستخدمونه في انشاء الممالك المستبدة . ولكنه مع ذلك بقي في نفوس الناس طرف غير قليل من الأوهام القديمة . تلك الأوهام التي كانت في كثير من الأزمان كافية لاختضاعهم لشخص واحد يتصرف

في دمايتهم وأمورهم وأعراضهم ، من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الاصغاء لرغباتهم .
الحكومة الشخصية أحسن أشكال الحكومات لأنها لا تستمر في أمة إلا باستمرار
صفات الذل والعبودية في قلوب أفرادها — دونكم معجبات اللغات تجددوا فيها ان من
ألقاظ المدح فلان حر من قوم أحرار . فلان حر الأخلاق . فلان عزيز . فلان يأبى الضيم
من قوم أباة للضيم ... الخ الخ وتجددوا ان من ألقاظ الشتم فلان عبد . فلان عبد الأخلاق .
فلان رقيق . فلان مغلوب على أمره . فلان عبد مطواع .

هذه الألقاظ القديمة التي لا يعرف التاريخ يوم وضعها ، تفسر لنا أن الانسان من أول
نشأته ينفر من العبودية ويعتبرها عيباً يفر منه ويميل الى الحرية ويعتبرها مجداً ونفراً يسعى
اليه . لذلك أقول إن الحكومة الشخصية حكومة الفرد لا يمكنها أن تقوم إلا متوكئة على
الصفات الخسيسة في قلوب الأفراد المحكومين . وبهذه المنابة في كل الشعوب من الحكومة
الشخصية الى الحكومة النيابية التي مرجع الحكم فيها إلى ارادة الأمة يكون الملك فيها
يملك ، ولكنه لا يحكم .

لا أنكر أن حكومة الفرد من كونها أحط أشكال الحكومات — قد تكون ضرورية —
ولكن أين ومتى ؟ لا في مصر ولا في القرن العشرين . في زمن من أزمان الجهالة المظلمة
وفي أمة وحشية لا علاقة بين أفرادها وعائلاتها إلا علاقات الضغائن والاعتداء . قانونهم
الفوضى وشعارهم العزلة والعداوة والسلب والنهب .

لم تكسبهم المعاشرة جاذبية قومية . ولم يعتادوا العيشة المدنية التي تكسب الألفة
وتنمي التضامن وترقي إحساس الاشتراك في المنافع .

وما كان القرن العشرون معدوداً من أزمان الجهالة في هذه البقاع . ولا عرف التاريخ
يوماً من الأيام أن مصر كانت في حال الوحشية . بل عرفها التاريخ القديم مدنية صرفة ذات
نظامات اجتماعية عتيقة لا يعرف أوطا . لذلك أقول بحق ان الحكومة الشخصية لا حقاً
لها من البقاء في مصر على هذا الشكل الذي هي عليه . وان الذين يقولون غير ذلك إما
مستعمرون لهم مصلحة في إذلال الشعوب ، وإما غير عالمين بما يجب لكل أمة من أنواع
الحكومات .

إذا كانت حكومة الفرد أو الحكومة الشخصية لا قوام لها في البلاد المدنية والجميات
المنظمة إلا الأوهام والأخلاق الفاسدة ، فهل ينتظر منها — كما يقول أصحاب الأمر والنهي
في بلادنا — أن ترقى حال الأمة الاخلاقية والعدلية فتؤهلها بذلك الى الحكومة النيابية ؟
كلاً — إن استمرار هذا الشكل من الحكومة بينهم وبين أخلاق الحكوميين تفاعل متبادل ،

فانه يخلف في نفوسهم الحرية التي فطروا عليها . وأن تجرد نفوسهم من الحرية هو من جهة أخرى يدعم بناء الاستبداد ويظلم في عمره . وأن أساس التقدم في المدنية هو نيل طبائع الاستبداد والحصول على الحكومة النيابية التي هي أول مراتب السعادة القومية .

تختص الحكومة مهما كان نوعها بأمرين اثنين : حماية الوطن من العدوان الخارجي ، وحماية الأفراد بإقامة العدل في الداخل . وكل سلطة للحكومة على الأفراد في غير هذين الموضعين تعتبر توسعاً لا محل له ، بل من شأنه أن ينوع أعمال الحكومة فلا تستطيع القيام بها حق القيام — ذلك رأي كثير من الساسة العصريين في الحكومات النيابية — فكيف يسوغ لنا نحن أن نطلب من حكومتنا الشخصية صباح مساء أن تعلم الأمة . نطالبها بأن تسيطر على الآداب . نطالبها بأن تأخذ بين يديها الحسبة علينا في كل أمورنا وان تتغلغل عاموريتها في جميع شؤوننا ؟

واقدر أتم أن الحكومة لم تقم بما في يديها من الأعمال حق القيام إلى الآن . ورأيتم أيضاً ان نظامها في التعليم لم ينطبق على مصالحنا . فلا ينبغي لنا — ونحن نرجو زوال هذا الشكل الاستبدادي — ان نوسع اختصاصه بأيدينا ، إذ من الطبيعي انا إذا كنا نتألم من خسة أو سفة في الحكومة لا يعملون لمصلحتنا ، فلا شك في أن ألمانا يزيد بنسبة زيادة عددهم ، وأن وزراءنا فيهم الكفاية فلا ضرورة لأن يزداد عددهم : إلا أن ننال الدستور .

ماذا يجب علينا

أيها العادة : يجب علينا أن لا نعتمد في بلوغ الاستقلال الأعلى أنفسنا ، كما اعتمد العثمانيون على أنفسهم ^(١) . أن نتفق في فهم الوطني المصري . وذلك بأن نعتقد اعتقاداً جازماً ان الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو أقام في مصر خمسة عشر عاماً من رعايا دولتنا العلية .

ذلك هو نص قانون الجنسية المصرية وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد ، فأما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة . على ذلك يسوءنا ان بعض الوطنيين المصريين الذين لا يزال لهم بعض العلاقة بالأوطان العثمانية الأخرى ، يزعجون الرجوع الى بلادهم الأولى . يسوءنا ذلك لأنهم من أبناء مصر ننتظر منهم أن يصبروا على البقاء فيها وخدمتها حتى تنال هي أيضاً استقلالها المنشود ^(٢) . يجب علينا أن نتفق في النظر الى الحوادث التي تقع في بلادنا —

(١) اشارة الى انتزاع الحكم النيابي من الطاغية عبد الحميد

(٢) عند ما أعلن الدستور العثماني وقفى على سلطات الاستبداد ، عد كثير من مهاجري أحرار تركيا الى الرجوع لاوطانهم ، بعد ان ظلوا في مصر زمناً طويلاً . وهذا الكلام اشارة الى ذلك .

ان نجعل إيماننا السياسي هو القول بسلطة الأمة وبأن مقامها فوق كل مقام . أعني يجب علينا أن نخدم سلطة الأمة ونقويها وننقيها من كل ما يدخل اليها من الضعف وما يتطرق اليها من الباطل . هذا هو كل ما يجب علينا من الوجهة السياسية المحضة . فانهم يتجاوز علينا دائماً بعدم اتفاقنا في النظر الى الأمور .

قال لورد كرومر في خطابه الماضي في مجلس الأعيان إن الجرائد أوجدت في مصر رأياً عاماً كاذباً . وقال السير دون غورست ^(١) في تقريره الأخير : إنه يوجد من المصريين طبقة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي ، ومعنى هذا أن الرأي العام كاذب أيضاً . يريدون بذلك أن يضعفوا من قيمة مطالبنا ويصوروها صادرة عن جماعة من الكتّاب أو من الشبان . ولم تكن هي مطالب الرأي العام حتى يحلوا أنفسهم من اجابتها . لأنه لا مناص للحكومة من ارضاء الرأي العام .

على أننا مهما جارينا القائلين بضعف الرأي العام في مصر ، فانه من المحقق أن هذا الرأي العام قوي يجمع في مسألة واحدة ، هي مسألة المسائل : هي الدستور . واني أقول إنه لا يستطيع أحد مطلقاً أن يأتي لنا بفرد واحد من المصريين يقول بانه لا يريد لأتمته الدستور أيها السادة — إن الرأي العام لا تكون ارادته ذات أثر فعلي الا اذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الأفراد والشعور الكامل بالحاجة الى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية ، لا بعامل آخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلي . على ذلك لا أتأخر عن التصريح بأن كل سياسة لا يكون أساسها الوطنية والمنفعة فهي سياسة شللى ، ان لم تؤخر الأمة الى الوراء ، فانها لا تقدمها خطوة واحدة في طريق المدنية الصحيحة . لا أنكر أن بعض الساسة الأوربيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أماني سياسية . وذلك رأي باطل وطريق خداع . فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم في هذه السبيل ، لأن الباطل في يد القوي سلاح رديء غير منتج ، ولكنه في يد الضعيف سلاح صميج خطر ، يوشك أن يرتد الى حامله فيقتله . وان الذين يدخلون بألسنتهم وأقلامهم في تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الأقباط أو من جسم المساهين ، مهما حسنت نيتهم ، ومهما شرف غرضهم ، فانهم لا يجنون من وراء الحركة التي يقيمونها الا هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافة الخلف بين الاخوين . حسب المساهين والأقباط تفرقاً وهم جسم أمة واحدة لا يجمعهم في الصلاة معبد واحد وانهم لا يتصاهرون . فمالنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق

(١) المتمد البريطاني بد كرومر .

التي لا تضر ، ونضيف اليها فروقاً أخرى تهدم جامعتنا القومية . ان اليهودية والنصرانية والاسلام اديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعاً ، اذا تأصل الاعتقاد الصحيح في نفوس الأفراد وانتبذ التعصب بالخلاف مكاناً قاصياً

لا أشك في أن وحدة الاعتقاد سبب من أسباب المشابرات بين الأفراد ، وعامل من عوامل التضامن ، ولكني أنكر أشد الانكار أنها تصلح لأن تكون في القرن العشرين قاعدة للأعمال السياسية التي يجب أن تبنى على المنافع ، لا على المعتقدات . والا لكان الانكاز والالمان أمة واحدة ، ولكان الفرس والافغان والترك أمة واحدة على ما بين كل أمة من الأمم والأخرى من الثارات والخلاف الذي أصله الوطنية والمنفعة . على المنفعة تكونت الأمم فانقسمت الأوطان . فهل من يقول لي ان هناك قبلياً يفضل منفعة الحيشة على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ وهل من يقول بأن مسالماً مصرياً يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ نزلت الأديان لمنفعة الناس ، فلا يحل لنا ان نجعلها تناقض تلك المنفعة . بل يجب علينا أن نوفق بينها ما استطعنا الى ذلك سبيلاً . وإنا اذا أردنا لمستطيعون — لا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك الحركة فانها معروفة . ولكني أنصح للذين كتبوا أيديهم من مسؤوليتها مها حسن إخلاصهم أن يستغفروا الوطن والتضامن والمنفعة القومية . أن يستغفروا مطالب الأمة ، وأن يعملوا لتلافي ما عساه ينجم عن تلك الحركة . وانهم سيعملون .

أيها السادة : تدفعني هذه المناسبة الى أن أبسط آمال العقلاء المصريين للصحافة الأوربية في بلادنا التي نؤمل فيها أن تساعد الصحافة العربية على إيجاد حسن التفاهم بين المصريين وبين النزلاء الأجانب في مصر . ولكننا مع ذلك نعتب على بعض الصحف الأوربية أنها قد تتخذ بعض الأحيان مطالب جمعيتنا العمومية للدستور موضعاً للتقريع والتهكم . فقد تجسم جهة الضعف في بعض المظاهرات الوطنية فتقلل من قيمتها . كذلك بالضرورة قد يكون من شأنه جرح عواطف العقلاء من المصريين ، كما يكون من شأنه توسيع مسافة البعد بين المصريين والنزلاء الأوربيين .

قد يكون للإنجليز مصلحة في إمانته شعور الاستقلال في نفوس المصريين والقضاء على الأسباب التي تنمي ذلك الشعور ، إذا كان من قصدهم أن يملكوا مصر أو أن يجعلوا احتلالهم لها أديبياً كما يظهر من أعمالهم التي تخالف وعودهم ، فهل للنزلاء الأوربيين من الأمم الأخرى مصلحة أيضاً في إذلال المصريين ؟

كلاً . ان منافع النزلاء الأوربيين متفقة تمام الاتفاق مع منافع المصريين . وإنما إذا طلبنا الدستور فإما نطلب الدستور الذي لا يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز (١) . ولا يقضي على (محاكمهم القنصلية) ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة. أما نطلب الدستور الذي نصبح به أحراراً في بلادنا أمام حكومتنا لنضع بأنفسنا القوانين التي تنطبق علينا لا على غيرنا . فما الذي يمكن أن يضر النزلاء من حريتنا حتى قابلت بعض الجرائد الأوربية طلب الجمعية العمومية للدستور بالاضمهزاء والسخرية ؟

من مصلحة الأوربيين أن يكون عملاؤهم المصريون أحراراً متصرفين بجميع صفات الأحرار، يؤدون الأمانات ويوفون بالوعود ويحترمون الحقوق ويعترفون بالجمل ، وإن كانت هذه الصفات تكاد تكون طبيعية في المصريين، إلا أن الدستور يجعلها أكثر ظهوراً وأدعى لثقة الغير بها .

من مصلحة النزلاء الأوربيين أن لا يجرأ وراء الأغراض الانكليزية ، لأن الانكليز أول ما سعوا اليه من وسائل الاستعمار في مصر ، محاولة العبث بحقوق المصريين وبحقوق الأجانب معاً، فابتكروا لذلك فكرة مجلس التشريع المختلط . ذلك النظام الذي يجعل الانكليز في مصر هم السكل في السكل ويجعل الأجانب في مصر كالمصريين محكومين بالانكليز يعاملونهم كما يعامل اليونانيون في السودان ، ويصبح الفرنسيون الذين كانوا يطعمون بحق في أن يكونوا أولى الدول بالنفوذ في مصر بما لهم فيها من الآثار المعنوية ، آثار لغتهم وقوانينهم وأنماط تعاملهم التي أخذناها عنهم من قرن من الزمان - مجردين من هذه المزية .

وان أوضح دليل على ضرر هذا التشريع بالأجانب إنهم جميعاً رفضوه رفضاً باتاً ولم يرض به على ما نعلم واحد من النزلاء الأوربيين، بل نعلم اعتراضهم عليه وتقييدهم إياه .

إذا كانت مصلحة الانكليز - على تقدير أنهم لا يوفون بعهودهم - تخالف مصلحة المصريين وتخالف مصلحة النزلاء الأوربيين في مصر ، فمن الطبيعي أن تكون منافع المصريين ومنافع عملائهم الأوربيين متفقة تمام الاتفاق ولا ينقص الطرفين إلا أن يتفاهما تفاهاً تاماً .

الصحافة الأوربية في مصر هي أقرب الوسائل وآكدها لايجاد حسن التفاهم بين الطرفين ليس من غرضي أن أتقد الصحافة الأوربية بما ذكرت ، بل هي معذورة إذا فسرت الحوادث المصرية تفسيراً أوروبياً مخفياً . لأن صحافتنا العربية لا تجتهد في إيقافها على ميول

(١) مقصود بذلك الامتيازات الأجنبية التي ألغيت بمعامدة مونتسكو . والكلام هنا يدل دلالة قاطعة على تعامل نفوذ الأجانب بقوة الاحتلال الانكليزي حتى التنازل عن طلب دستوراً يفرغ لجميع البلاد . ولكن جاء الوقت الذي قضينا فيه على تشريع الأجانب حتى لأنفسهم .

المصريين بطريقة واضحة وترسم لها في كل حادثة لوحة من صورة الرأي العام المصري ، الذي يشهد الله انه بعيداً جداً عن ان يكون متأثراً في حكمه لا بعامل من عوامل التعصب الديني ، ولا استئثار بالمنافع المصرية دون الأجانب . على إننا في مقدمة المعترفين للصحافة الأوربية بالخدمات الجليلة التي أمدتها الى مصر ، سواء من جهة الدفاع عن حقوقنا السياسية في مواطن كثيرة ، أو من جهة ما نشرته من الفصول الضافية في العام الماضي ، مما جعل الطمانينة تدخل الى قلوب المالمين ، وان المصريين يعتمدون على تلك الصحافة الراقية . يعتمدون على عدلها وحسن نيتها ان تكون من أهم العوامل المساعدة لهم على نيل الدستور ، ما دامت منافع الأجانب متفقة مع منافع المصريين من كل الوجوه .

يظن بعض الأجانب إننا نتألم من امتيازاتهم علينا في بلادنا (١) . وكيف نتألم من هذه الامتيازات في حين إننا نراها سباجاً حصيناً يمنع الانجليز من العبث التام بمصلحتنا ويقف لهم حجر عثرة في طريق التوسع في التشريع ، تشريع الحكومة الشخصية الذي ليس لنا فيه ارادة تحترم ولا منفعة تنتظر . لا أنكر ان نظام امتياز الأجنبي هو في ذاته نظام لا حق له في البقاء في عصور المدنية ، ولكن المنفعة لا يتعدى زمن الحوادث الوقتية — ما دام لنا منه تلك المصلحة وما دمنا نعترف بالخير الذي وصل الينا ويصل دائماً في المستقبل على أيدي الأجانب أرباب الامتياز ، حتى يأتي الوقت الذي يرى فيه الأجانب أنفسهم إنهم لا حاجة لهم بتلك الامتيازات . أجل وما هو عنا ببعيد ذلك اليوم الذي يتحقق فيه مبدأ سلطة الأمة ، ولا يبقى للإدارة الشخصية أثر في الأعمال العامة ، بل يكون أمرها بين المبادئ لا بين الأشخاص ، مبادئ الحرية في العمل والمساواة والعدل ، كما أصبحت هذه المعاني العالية هي قواعد الحكم الذي تديره ارادة الأمة في السلطنة العثمانية .

علاقة مصر بالدستور العثماني

أيها السادة : نحن على ذلك نستقبل هذا الدستور بالفرح الذي يستقبله به جميع اخواننا العثمانيين ، لأنه بشرى للدستور في مصر . فإن من شأنه أن يشجذ عزائمنا ويقوي أصواتنا في طلب الدستور . من شأنه أن يجعل الذين يتكروون علينا القول بسلطة الأمة ، لا يجدون عن الاتفاق معنا في الرأي محيصاً .

(١) من زمن كانت فيه الامتيازات الاجنبية دريئة احدثت فيها الوطنية المصرية ، ورب ضار يمنع

ذلك كل ما يسبب فرحنا بالدستور العثماني وما هو بالشيء القليل . غير أن بعضنا يظن أن من المنفعة المصرية أن يكون لنا نواب في مجلس المبعوثان ^(١) . ويكاد يرى أن ذلك لا يضيع علينا حق استقلالنا وسياستنا الداخلية ، أو يوثق أن يقول إنا لا ننتفع بنتائج تلك السيادة الداخلية ما دامت حكومتنا استبدادية . ولا معنى لسيادة لا نتيجة لها ولا منفعة منها للامة ، فخير للامة التنازل عن تلك السيادة الداخلية والاحاق بالدولة العلية ما دامت دستورية . وقد زين لهم هذا الرأي تصورهم ان الامتيازات التي أعطيت لمصر أعطيت للعائلة المالكة فقط لا للامة المصرية بأسرها .

وذلك رأي باطل في أصله ، عقيم في نتائجه ، لا ينطبق على مركز مصر الدولي ، ولا على مصلحة المصريين ، ولا على مصلحة العائلة المالكة .

ان الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرنا رأساً ، فهل يكبر أن نعتبرها نحن ذنباً ؟ وهل يستوي الرأس والذنب ، أم هل يستوي السيد والمسود ؟

نحن نعترف للدولة العلية بحق السيادة . حباً وكرامة . ولكن بالسيادة الخارجية ! بالسيادة التي حددتها المعاهدات الدوائية والفرمانات . وإنا إذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كالذي يسعى في اللحاق حباً في اللحاق وفراراً من الاستقلال . ذلك ما لا نبتغيه . فإنه على الرغم من حالنا السيئة نسمع في قلوبنا ديبب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال .

ان الاحتلال الانكليزي الذي سلب من أيدينا حرية ادارة بلادنا مؤقتاً ، يستحيل عليه أن يغير مركزنا الدولي أو أن يكون صاحب حق علينا في سياستنا الداخلية أو الخارجية . فلا يحل لنا أن نياس من جلاء هذه القوة العارضة التي لاتمس حقوقنا المقدسة . فان اليأس على ما يظهر هو الذي يجعلنا نتغافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولا رقيب . إنه لا يياس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم في الاستقلال .

أيها السادة : إن الحقوق التي يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه لا لنفسه . لأنه إما وكيل أو فضولي أصبح بالاجازة في حكم الوكيل . وليس للملك أو الأمير شيء الا حق الملك ، أي حق التاج فقط . وان أعمال المغفور له محمد علي باشا التي انتهت بمعاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ إنما كانت لمصلحة الوطن المصري ، لا يستفيد هو منها غير حق واحد ،

(١) فكرة قال بها بعض المصريين وقد دمجها في الغالب بناواة الانكليز ، ولكن فكرة الاستقلال

هو حق الوراثة لبنيه . أما بتبعية الحقوق وهي الاستقلال الداخلي أو السيادة الداخلية ، فهي حق لجميع الأمة المصرية .
بذلك يقول العقل والعلم ، وبذلك قال محمد علي باشا نفسه . واليكم شيئاً مما قال في تقرير له أصر بقراءته على أعضاء عائلته ورجال دولته في يوم ١١ من شهر المحرم سنة ١٢٦٣ هـ قال ما ترجمته :

« إن أفكار وآمال محمد علي هي خير هذا الوطن . نحن وطنيون . ومن لم يفهم معنى الوطنية فهو بلا شك لا يستطيع أن يكون في مصاف العقلاء » .

وقال في موطن آخر من ذلك التقرير « أيها الرجال : استحقاقكم بالله أن تطهروا نفوسكم من الشهوات النفسانية . أنصفوا . اخدموا هذا الوطن العزيز باخلاص . فتمى كان وطنكم عزيزاً كنتم أعزاء . اعملوا ولا تدعوا الفرصة تفوتكم لتظهروه أمام العالم وطناً عظيماً بأهله كبيراً بحكامه » .

هذا هو قول محمد علي الكبير من ٦٣ عاماً . تلك هي ارادته . ذلك هو بيان نيته في أعماله . أليس انه يقول بصريح اللفظ انه مصري وطني صرف ، وانه انما يكسب الحقوق لهذا الوطن لا لنفسه . وان الاستقلال الذي حصل عليه ليس امتيازاً لعائلته فقط ، بل هو استقلال للمصريين ومنهم سلالته بالضرورة كما قدمنا .

بعد هذا ، وبعد ما أجمع عليه عداة القانون الدولي أن مصر وبلغاريا متساويتان في حقوق السيادة الداخلية وشيء من السيادة الخارجية ، هل يجوز لنا أن نسلب مصر حقها فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان ، في حين أن الدولة العلية نفسها تحترم استقلالنا ولا تطالبنا بشيء من ذلك ؟

أيها السادة : إن هذه المسألة لا تستحق أن يفتح الآن بابها . ولكن الذين فتحوا هذا الباب هم في الواقع معذورون . فان حالتنا الراهنة تستدعي حب الخروج منها بأي شكل من الأشكال السلمية . فانا اذا كنا في نظرنا مستقلين فنحن من جهة العمل لا نملك من امرنا شيئاً . غير اني أكرر لكم أن تجردنا من إدارة بلادنا أمرٌ حارص لا نبأس من الخلاص منه . واقد كنا سكنتنا عن حقنا فترة من الزمان ، وما كان السكوت طريقة من طرق الوصول الى الحق ، ولكننا الآن قد جددنا في الطلب ، وسعينا الى الدستور ، وما الدستور يبيعد على الساعين .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تياسوا من إجابة مطالبنا ، فانها مستجاب .

- ٣ -

أيها السادة^(١) : نعمل لبلادنا . ولأجل أن يكون عملنا مفيداً من الوجهة السياسية ، يجب علينا أن نراقب عن كثب جميع التغييرات التي تعتمد ماجريات الأحوال عندنا ، ونقدر جميع التطورات التي تتأثر بها أمتنا في جوهرها وعرضها ، تقديراً صحيحاً .

الوقوف الدائم على حال الأمة والحكومة ، هو الوسيلة الوحيدة لانتهاز الفرص التي نتمكننا من الرقي والتقدم في سبيل الحرية والاستقلال . وإنما إذا غفلنا عن مراقبة أحوالنا أو فرطنا في ذرة واحدة من حقوقنا التي اكتسبناها ، فإننا واقعون حتماً في نتائج تفريطنا ، والمفترط أولى بالخسارة .

أول ما يجب علينا من الوجهة السياسية أن ننظر بعين الاحتراس الى هذه الخطط التي رسمها الاحتلال الانكليزي نفسه في معاملتنا . تلك الخطط تختلف ألوانها باختلاف الظروف ولكنها في مجموعها ومفصلها ترمي الى غرض واحد ، هو ابعادنا عن استرداد حريتنا القومية ثم تثبيت قدمه في مصر إلى ما شاء الله .

كانت السلطة الفعلية^(٢) قبل سياسة الوفاق^(٣) تعتبر نفسها دائماً سلطة أجنبية تمثل سلطة الغالب أو الفاتح على أمة مغلوبة . وكانت تدخل في جميع الاعمال المصرية ، ولكن بصراحة وظهور ، فكانت بذلك معرضة دائماً للتفرد بالانتقاد واحتمال المسؤولية . كانت الأمة تعتبرها دائماً أجنبية كذلك ، وتنظر الى اعمالها نظرة الذي يرى غيره يتصرف في حقه بالقوة . ذلك النوع من النظر كان من شأنه أن يجعل الأمة دائماً يقظة لمعرفة مركزها أمام الأجنبي المتسلط . وكان من شأنه أيضاً أن يجعل الانكليز يمتدنون دائماً ان الأمة والعرش

(١) خطبة نشرت بمدد الجريدة رقم ٥٥٤ الدادر في ٢ من يناير سنة ١٩٠٩ (٢) الانجليز المهتلون

(٣) سياسة الوفاق بين الانجليز والحدير

كليهما بالمرصاد لا انتقاد أعمالهم . وكان لورد كرومر يحزن حين يرى عدم اعتراف الأمة له بخدماته . وهيئات أن يعترف المسلوب سلطانة بحميل اسالبيه ١١
أما بعد سياسة الوفاق فقد تبدلت سياسة السلطة الفعلية من الصراحة العملية إلى شيء من المواردية السياسية أخذت هذه السلطة تتركنا نفهم إنها تتوارى من مرشح العمل قليلاً قليلاً لا تخفي للسلطة الأهلية موضعاً من حرية التصرف ، ولكن تقف لها وراء الستار حتى لا تعمل إلا ما ينطبق على مصلحة الاحتلال من كل الوجوه ، أو ما لا يضر به من أي وجه .

الأمثلة العملية ترينا كل يوم أن هذا الاتفاق لم يقصد به اتباع نظام جديد يرقى البلاد من حكومة الفرد إلى الحكومة النيابية . كلاً . بل أن الإدارة الانكليزية فشلت في عهد سياسة الخلاف ، ولم تكسب من وراء عملها إلا مسخط الأمة واستياءها فرأت — حرصاً على مصلحتها — أن تظهر للأمة بشكل أقل كرامة ، وأقرب إلى العادة القديمة التي هي الخضوع للسلطة الأهلية من غير حساب . لذلك شرعت سياسة الوفاق مع مموم الامير لتخدر أعصاب الأمة المتوترة ولتخلص من الافراد باحتمال المسؤولية . طريقة استعمارية مفيدة المستعمرين وربما كانت مفيدة من بعض الوجوه لشخص الحكومة الأهلية ، حكومة الفرد ، التي لم يقتنع أحد بأنها تبغني أن تتحوّل إلى شكل دستوري معقول .

امتزجت السلطان لمصلحتها المتبادلة . وبعيد أن يكون اتفاقهما على غير الأمة . تلك فكرة لا أقولها جزافاً ، بل أنزعها من الأعمال اليومية وأخص منها ما سأنتكلم لكم فيه اليوم . وهو حركات السلطتين المرتبة ضد حريتنا العامة ، أي مقاومة الحكومة لطلب الدستور ، وتعديتها على الحرية الشخصية .

مقاومة الحكومة لطلب الدستور

أيها السادة : الحكومة الشخصية تستمد أصلها من القوة ، وتستمد بقاءها من غفلة الأمة وسكونها مؤقتاً إلى عبادة القوة .

ليس من الطبيعي أن ترى الحكومة الشخصية بعين الارتياح أمتها تتجسس من غفلتها عن المطالبة بحقوقها . لذلك فهي تضع في طريقها عقبات صعبة الاجتياز ، تضع عقبات في طريق تمدينها . تحول بينها وبين العلم الصحيح الذي يذوب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المغلق . تجري في سياسة الأمة على قاعدة دفع المسؤولية الظاهرة ، لا قاعدة جلب

المنفعة الصحيحة . وبالجملة ما دام ان بقاء الحكومة الشخصية رهن ببقاء الغفلة الأمة عنها ، فهي بدافع حفظ الوجود الذاتي تسعى جهدها في بقاء هذه الغفلة في مستوى ثابت .
مقومات الأمة هي منها كالأعضاء الرئيسية الضرورية لحياة الجسم الحي . إذا فقدت الأمة إحداها ، فهي غير مستعدة للحياة ، مهما كانت جامعة للمقومات الأخرى .
أريد أن أقول ان الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها في جميع مقومات حياتها على نسبة واحدة . فإذا عملت لنشر الأمن العام واشتغلت بتحسين طرق المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الري ، وصرفت جهدها في نشر العدل ، رجعت بالتعليم الى الوراثة درجات حتى تحفظ التعادل في ايقاف الأمة في مستوى ثابت من الغفلة عن النزوع الى الدستور .

هكذا تصنع حكومتنا الرشيدة هرباً من تقوية فكرة الدستور في قلوب الناس .
واليسم تاريخ الحركات التي قامت بها لمحاربة هذه الفكرة :

ليست فكرة الدستور جديدة في بلادنا . فانه لما نشر الدستور العثماني (١) في سنة ١٨٧٧ سرت عدواه الى المصريين فاشتدت بهم الرغبة أن يقلدوا اخوانهم العثمانيين في كسب الشرف القومي والخلاص من ذل الحكومة المطلقة . تخمرت هذه الفكرة في أدمغة بعض الأفراد من الأمة ، وبقيت تنتشر حتى صادفت فرصة مناسبة لانفجارها ، فانهجرت بقوة ووضوح في الحركة العسكرية حين كانت مقبولة معضدة من العقلاء أي قبل أن ينشق العسكر على الامير ، ذلك الانشقاق المعيب الذي أفضى الى حوادث سنة ١٨٨٢ المحزنة (٢)
كسبت الأمة بمناسبة تلك الحركة حقها الطبيعي المصوب . حصلت على الدستور وابتدأ مجلس النواب المصري يعمل لمصلحة الأمة . والذي ثبت لنا من تاريخ تلك الحركة أن مجلس النواب لم يشاطر فيها ولا بأقلية تذكر ، خلافاً لما يتقوله الذين يجنون بقاء هذه الحالة التعيسة وكثير منكم شهود عدول حضروا ذلك المجلس ويعادون حق العلم ان الحركة الفعلية كانت عسكرية صرفة ، ولم يكن لمجلس النواب في أمرها اشتراك يفضي الى معاينة الأمة بايقافه .

على انه مهما يكن من عمل مجلس النواب ومهما كان سبب ايقافه فان شكاه قد زال
ولكن حق الأمة فيه حي لا يزول .

سيقولون ان مجلس النواب لم يقفل بالحق ، ولكنه أقفل بالقوة والقوة تغلب الحق .

(١) الدستور الاول الذي ألغاه عبد الحميد وشتت بهد الفائه أحرار العثمانيين (٢) الحوادث المرآية .

نقول القوة تغلب الحق مؤقتاً، ولكنها لا تمجته ، ويستحيل استحالة مطلقة أن يتحول عمل القوة الى حق محترم . كان حق الامة الطبيعي مسلوباً قبل مجلس النواب فاستردته ، ثم حجبته عنها القوة . ولكن المسكرة في استرداده لا يمكن أن تفنى ، بل هي تظهر في كل ظرف من الظروف المناسبة لظهورها .

انتهت تلك الحركة العسكرية بالاحتلال . وتمثل الاحتلال للناس بأنه ما جاء الا ليسوي الخلاف الموعوم بين الامة وبين الأمير ، وليطفيء الحركة الدستورية . لذلك خبت فكرة المطالبة بالدستور لكيلا يتخذها الاحتلال ذريعة لطول البقاء، حتى اشتدت سياسة الخلاف بين عابدين وقصر الدبارة ، فظهرت فكرة المطالبة بالحكومة النيابية بلسان الجمعية العمومية وعضدتها الجرائد في ذلك وكانت السلطة الشرعية^(١) تظهر دائماً انها تمنى تحقيق تلك الأمنية وقد ظهرت آثار تلك الأماني الشريفة في حديث سمو الخديو لمكاتب الطان^(٢) . كانت السلطة الانكليزية وقتئذٍ تتهم هذه الحركة الدستورية بأنها حركة غير صحيحة ، وأنها غير صادرة عن الامة ، وأن الجمعية العمومية مدفوعة اليها بعامل من عوامل السلطة الأهلية — وهذا الاتهام الفاسد يدل على أن انكساراً متى اقتنعت بأن الامة هي التي تطلب الدستور حقيقة ، صادت به .

لما تبدل الحال وانقلبت سياسة الخلاف الى سياسة وفاق بين عابدين وقصر الدبارة ، انتشر بيننا حديث لسمو الخديو مع المستر ديسي المكاتب المشهور، قيل فيه إن سموه يرى « أن الامة المصرية كبقية الشعوب الشرقية لا تقدر الا الحكم الشخصي » . فلما استاءت بعض الجرائد والرأي العام من هذا الحديث علق عليه أحد رجال المعية تعليقاً لم يرضه العقلاء تكذيباً لحديث ديسي ، بل تسرب الى بعض النفوس وقتئذٍ ان ذلك التعليق من شأنه أن يثبت صحة الحديث . أما سلطة الاحتلال فكانت لا تزال تضرب على نعمتها الأولى في تقدير الحركة الدستورية ، ولكن بحنفة ومهارة وبعد عن الصراحة وتغيير في شكل إتهام الحركة ، حتى قالت بوجود طبقة من الامة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي .

لم تكن هذه الحركات التي تأتيها الحكومة لكسب الوقت والمروق من إجابة مطالب الامة من شأنها أن تبيس طلاب الدستور ، بل كانت تقوي فيهم روح الأمل حتى أعلن الدستور الميثاقى ووقفت حكومتنا الشخصية أمام هذا الحادث الجديد موقف الحائر لا تدري كيف تعذر لامتها عن الإجابة لطلب الدستور اذا أجمعت عليه ، خصوصاً بعد أن قال بعض

(١) الخديو (٢) جريدة فرنسية تحدث الخديو عباس لكاتبها وأظهر ميله لاعلان الدستور : انظر

باب « الخديو » في هذا الكتاب .

الكتّاب الكبار من الانكايذ أنفسهم : « بأي عين تأبى انكائرا على مصر الدستور بعد أن ناله العثمانيون ؟ » اتصلت بنا عدوى الدستور العثماني . فسالت على أقلام كتّابنا وفاضت من السنة خطبائنا وتمدّتهم الى كل طبقات الأمة فظهر لنا حديث جديد من أحد رجال المعية يعتذر فيه عن سمو الأمير في عدم منح الدستور للصريين ، ويصف العقبات التي تحول دون أمنية سموه العالية ، كأن هذه العقبات لم تكن معروفة قبل اليوم . ثم تعزز هذا الحديث بحديث جناب السير إدون غورست الذي يرجع به الى الفكرة القديمة فكرة أن الأمة المصرية ليست الآن أهلاً للدستور .

أيها السادة : في هذا الموطن الممحو الى أن أبين لكم خطأ فكرتين يجب على كل مصري يجب بلاده وعلى كل محب للحق أن يحارهما قياماً بواجب الخدمة الوطنية وانتصاراً للحق ، وهما :

(١) — ان الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفاء له .

(٢) — ان السواد الاعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية .

ليس بغريب أن تكون بلادنا مسرحاً للتجارب يجرب فيها المهندسون في البناء فلا يتم حتى ينتقض . ويجرب فيها المشترعون — كما يقال — في سن القوانين والنظمات فلا تنفذ حتى يظهر عيبها في العمل . يجرب فيها كل شيء حتى مذهب المغالطة .

يقولون ان الأمة المصرية ليست بعد أهلاً للحكومة النيابية ، كأن حق الأمة في حكم نفسها لا يتولد الا من الشهادة التي تعطيها لها الحكومة المطلقة بأنها أصبحت كفوياً للحكم الذاتي . فكرة اخترعها بعض الانكايذ يكسبون بها وقتاً ، فتمسرت منهم الى بعض كبار الموظفين من الوطنيين ، ثم انتقلت من هؤلاء الى بعض الناس ، بل الى بعض الصحف . كلما عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتي أو عدم كفاءتها له . ينتهي هذا البحث عادةً بأن الذين يجربون أمتهم يثبتون بالأدلة والشبّه ، وكل ما يقع في أحلامهم ، أن الأمة المصرية أهل للحكم نفسها أي للدستور . مغالطة اخترعوها ليحرونا من حيث لا نشعر الى الدخول في البحث في كفاءة الأمة . ولا شك في ان الدخول في هذا البحث هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج في حريتها العامة أو في نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة .

من المسلم علماً ان كل اجتماع سياسي ، أي كل أمة ، هي عمل من أعمال الطبيعة أو كائن

من الكائنات الطبيعية ، يتمشى في حياته على مقتضى النوايس الطبيعية التي تنظم حركات كل المخلوقات . وان القوانين الطبيعية ليست ناقصة كقوانيننا ، بل أعطت كل فرد حقه من الحرية . فلم يخلق الله انساناً رقيقاً . غير ان الانسان إذا ضعفت قواه وقع في الرق بحكم قوي ظالم أو قانون جائر ، كما يقع في المرض إذا اختل مزاجه . كذلك الأمة أخذت من الطبيعة حريتها العامة ، فإذا عرض لها الضعف وقعت في الرق ، أي حكمت على غير ما تهوى بحكومة مطلقة تجعل أفراد الأمة عبيداً لها . هذا ليس مقام التوسع في ذلك الموضوع ، بل نذكره على سبيل الاشارة الى أن الطبيعة قرنت حياة الأمة بحريتها العامة . فكما ان حرية الفرد هي المقومة لحياته الانسانية ، كذلك حرية الأمة أو حكمها نفسها بنفسها ، هو المقوم الأول لحياتها الامية ، بدونه لا تتم لها الحياة .

على ذلك يكون حق الأمة في الدستور هو حقاً طبيعياً خلق مع الامة من يوم كونها أمة . أي من يوم ان امتكملت ماهيتها التي هي اجتماع أفراد يحسون بمجموعهم وبالتضامن بينهم ويشعرون بالتوفيق بين مصلحة كل منهم ومصلحة المجموع . فاذا وجد هذا النظام في مجموع من الافراد كانوا أمة لا يجوز البحث فيما اذا كانت أهلاً للدستور أو غير أهل له .

إذا كان حق الامة في الدستور هو كحق الفرد في الحرية ، ألا يكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة انه زنجي ، أو انه لا يقرأ ولا يكتب ، أو انه لم يتخرج في العلم على الغزالي أو على ابن رشد !

وإذا كانت الحرية العامة هي العلة في حياة الامة ، فما حال الذي يجعلها موضوعاً للبحث إلا كحال الذي يتحكم في حقها من الحياة .

الانكاز من أصحاب هذه النظرية ، وإنهم لأصحاب الفضل الاول على الانسانية — في الغاء رق الافراد مهما كانوا وحيث وجدوا في آخر الثلث الاول من القرن الماضي . فاذا كانوا يرون ان مسألة الحرية والرق هي مسألة كفاءة ، فهل ثبت لديهم أن زنوج افريقية ليسوا أقل كفاءة من بيض لوندرة للتمتع بحريتهم الشخصية ؟ أم المسألة ليست مسألة كفاءة واستعداد ، بل هو حق طبيعي ، من الظلم البين أن يحرمه صاحبه مهما كان مبالغ استعداده ؟ لست أقف في هذا المعنى عند حد ان الحرية العامة أو الدستور حق نشأ مع الامة من يوم وجودها ، بل أقول كما قال بحق بعض المنسكرين الماضين : ان سلطة الامة ليست كبقية الحقوق ، فلا يجوز لها أن تتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . ليس لها أن تتنازل عنها ولا عن بعضها بمقابل أو من غير مقابل ، لأن كل عقد من هذا القبيل باطل بطلاناً أصلياً .

خلقت الأمة لتكون صاحبة السلطة والسيادة ، فلا يجوز لها أن تتنازل عن سلطتها التي هي أكبر مقومات حياتها .

وفي هذا المقام اسمحوا لي - أيها السادة أن أردد على أمتاعكم مع مريد الارتياح ما نطق به جلالة مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان إذ يقول : « ان الرقابة على البلاد هي لله ثم للأمة . وان النواب هم الحفظة على حقوقها » .

من هذا يبين لكم ومن حجة القائلين بأن الدستور يجب أن يتوقف على الحكم بأهلية الأمة له . أولى بهم وأقرب للصراحة أن يعترفوا لنا بحقنا في الدستور وبأنه علة لحياتنا العامة ، وأن يصرحوا بأنهم لا يريدون لنا الحياة .

على انه اذا كان الدستور هو سلم الكفاءة فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة وقد حيل بيننا وبينها بعملهم على تأييد شكل الحكومة الشخصية التي هي حكومة ضرورة كما رأى صينسر إذ قال ما معناه :

« ان الحكومة المطلقة هي حكومة ضرورة . فاذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الافراد حتى صار لثقيفهم أمة ، تكون قد زالت الضرورة التي أوجدت الحكومة المطلقة فتزول الحكومة ورائها » ... الى أن قال ما نصه :

« مهما كانت علاقة الحاكم المطلق بعبيده مفيدة للعبيد من الوجهة الأدبية ، ومهما كان الجائز أن يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس : مهما يكن من ذلك ، فإني أقول ان هذه الحكومة هي شر . لا لأن الحكومة النيابية هي خير واسطة لتربية الأمة فقط ، بل لأنه لا يوجد انسان من بني آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة ، قادر أن يسوس بمفرده أمور جمعية مدنية متضاعفة التركيب ، وانه مهما حسنت نيته وصفت مقاصده وشملت رعايته ، معرض لأن يجر على أمته أكبر المصائب التي ما كانت تقع بغير وجوده »

مبنى ذلك أن الحكومة المطلقة يستحيل أن ترقى بها أمة الى كمالها الخاص ، ويستحيل أن تكون مستحقة لبقاء في أمة لها نظام اجتماعي ، فاذا كانوا ينكرون علينا أن لنا نظاماً اجتماعياً تحددت فيه روابط العائلة من الزواج والميراث والأبوة والبنوة ، وتحددت فيه علاقات المساكنة والحوار ودخلت فيه طاداتنا القومية وتقاليدينا الأمية : اذا كانوا ينكرون علينا أيضاً وجود ذلك النظام عندنا ويقولون بأننا متوحشون لا جاهمة لنا ، كان بمنهم منتجعاً ومبدؤهم صالحاً . أما وهم يعترفون بنظامنا الاجتماعي ، وانه من خير المنظمات

الاجتماعية ، فقد سقطت حججهم وثبت قولنا : إن أمتنا أهل للدستور الآن مهما كانت شهادة السلطين .

« ان السواد الأعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغير الحال » : اعترف لكم بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة ، وان الأمة تأخذ الدستور لانعطاء ، وان كل أمة متى أجمعت على تغيير شكل حكومتها تحققت ارادتها من غير نزاع . لأن الرأي العام قوته دائماً غالبية خصوصاً متى لوحظ ان الدستور ملك للأمة من يوم كونها أمة . ولكن أمتنا كما قلنا مراراً — ليست أمام حكومتها فقط ، بل هي أمام حكومتها زائداً عليها قوة أخرى هي قوة الاحتلال الانكليزي ، وقد أخل وجوده بالتوازن بين أمتنا وحكومتنا . وهناك اعتبارات أخرى يجب علينا أن لا ننساها وهي مصالح الأوربيين النازلين في بلدنا ، تلك المصالح التي يجب علينا رعايتها كل الرعاية لأن اكرام الضيف وتوضيحه العالي والرخص في سبيل ارضائه هو من أكبر شعائرنا القومية ، فكيف به اذا كان ضيفاً نستفيد منه استفادة كبرى في حياتنا المالية والاجتماعية ونعترف بالخير الكثير الذي وصل الى مصر على يديه ؟ (١)

نحن نقدر هذه الاعتبارات قدرها ونعتبر تقديرها أمراً حيويّاً داخلّاً في ماهية الحياة المصرية ، وركناً من أركان السلام الذي امتزنا بحبته والتلود اليه عن جميع جيراننا الذين هم من جنسنا ومن دمنا .

تلك هي فضائلنا يشهد لنا بها الحس كما شهد لنا بها نزلنا من الأوربيين . فقد اشتهر عنا بحق اننا نزلهم منا خير المنزلة ونقدمهم علينا في كل المنافع . لم ينكروا علينا هذه الفضيلة بل هم يعترفون لنا بأن بلدنا خير لهم من كل بلد آخر من بلاد الشرق . ولكن هذه الفضائل قد قلبت رذائل في أعين الذين يأخذون بطواهر الأشياء والذين يريدون أن يتخذوا من وداعتنا حجة يثبتون بها أننا متأخرون لا نعرف للدستور معنى ولا نبغي للشرف المصري رفعة ، بل كل ما تمناه هو أن نأكل ونشرب في ظل حكومة تنفرد بالأمر دوننا ، وتتصرف في حريتنا وأموالنا من غير حساب .

لذلك ظن بعضهم ، أو أراد أن يظن ، ان لطف الأمة المصرية في الطلب أو قصر طلب الدستور على بعض الطبقات ، دليل على انها سعيدة بحكومتها الحاضرة مع اطلاقها واستثنائها بالسلطة دون الأمة ، وان رأينا العام لم يجمع بعد على الدستور ، أي ان السواد الأعظم ليس

(١) كلام الى اللهم أكثر منه الى تقرير الواقع ، أو هو كلام أمته ضرورات سياسية واجتماعية

متأثراً باختلال الحكومة ونقصها ولا متأثراً برجدان الاستياء الذي هو الدافع طادة الى حب تغيير الحال الحاضرة مهما كان السبب في ذلك الاستياء .
 خطأ فوق الوصف . اليكم طبقة الأعيان وكبار المزارعين : من الطبيعي أن هؤلاء لهم مصالح متعددة يومية بنسبة اتساع ثروتهم . هم يريدون قضاء تلك المصالح سواء كانت متعلقة بري الأطنان أو بترتيب العمدة والمشايخ والخفرة أو بسلامة حقوق الانتخاب من العبث .
 وها نحن أولاء نعرف كيف يقابل أحدهم في دواوين الحكومة وهو يعتبر نفسه ركناً لقومه ورئيساً لعائلات شتى تكون جزءاً من الأمة . يقابله الشاب الانكيزي مقابلة تشف عن كثير من عدم الرعاية والاحترام . فهل ترون ان ذلك العيين أو ذلك الذات يخرج من عند ذلك المقتض مسروراً جداً وقرير العين بأن مركزه في قومه لم يعطه من تفوذ الكلمة شيئاً مطلقاً بل لم ينفعه حتى في أن يقابل بما يجب ؟ صبراً إذا كان هذا الجفاء الذي قوبل به ذلك العيين قد أنتج قضاء مصلحته على طريق الحق والعدل . كلاً لأن أثر ذلك ظاهر واضح من إجماع أعياننا على الشكوى من الري ومن الأمن العام ومن كل مصلحة لهم بها علاقة مباشرة . من الطبيعي إذن أن هؤلاء الأعيان يشتهون أن يكون لهم ما لكبراء الانكيز من الاحترام في حكومتهم ، وما لكل صغير أو كبير في حكومة دستورية من الحظ في تجاوز مصلحته بالحق .

واليكم طبقة المتعاضدين الموظفين : هل هم سعداء جداً بأن كلاً منهم مكتوف اليدين عن العمل بحرية لمصلحة بلاده أو لارضاء ضميره ، وكلهم من غير استثناء انما ينفذون في أعمالهم رغبات رؤسائهم الانكيز ؟ أليس من الطبيعي أن يطمع هؤلاء الموظفون بأن يكون لكل منهم من الأثر ما يناسب مركزه الأسمى ، وما ينتج له احترام قومه إياه ، لأن احترام الأمة للموظفين يكون دائماً على قدر ما في يدهم من السلطة ، فان لم يكن في أيديهم منها شيء ، ففيم يكون امتيازهم الداعي للاحترام الخاص ؟ هذا من الوجهة النظرية الصرفة . فأما من الوجهة العملية فاسألوا أي موظف يسمعكم مقدر كرهه لوظيفته حتى لقد يقول بعضهم انه فيها مكره لا بطل .

هاتان الطبقتان طبقة الأغنياء بالمال والأغنياء بالمعرفة هما فوق ما وصفت لكم ، وأظنكم تعلمون من الأدلة على صحة وصفي أكثر مما أعلم .

فأما طبقة العمال الذين هم في كل أمة لا يهتمون بشيء أكثر من أن يكونوا في رخاء من العيش وان تضمن لهم ، على قدر ما يفهمون ، حريتهم الشخصية . هؤلاء من طائفتهم دائماً يقدروا خير الحكومة وشرها بمقياس ما هم فيه من الرخاء والشدّة من غير التفات إلى ما إذا

كان الرخاء والشفقة آتيين من عدل الحكومة أو من ظلمها . فانهم يحكون دائماً على النتائج من غير رجوع الى المقدمات — هذه الطبقة متوسط كسب الرجل منهم أربعة قروش في اليوم والحاجات التي جرتها المدنية أوسع من أن تحصر وعلو الأسعار أشهر من أن يوصف . فهل ترون أن أحدهم مسرور جداً من أن يبيت بالجوع هو وعباله أو لا يأكل إلا الكفاف أو يضطره الأمر إلى مخالفة الفضيلة ليسد بجرمته ما ضنَّ عليه به هذا النظام المعيب؟ است أفيض لكم فيما هو ممرض له هذا الفلاح الفقير من احتقار صغار المستخدمين له إن قضت الضرورة باقترابه منهم ، ولا فيما يطلب منه خفير القنطرة أو حاجب المحكمة الشرعية أو عسكري البوليس أو غيرهم إذا هو أراد ري غيظه أو وقع في خلاف مع زوجته أو اشتبه في بقرته أنها حرام . الخ الخ . وما علامة رضى هذا الفلاح بالحال الحاضرة وكل يوم ترتفع أسعار القوت عليه ؟ ما هو اعترافه بالرضى عن الحكومة المطلقة وهو يسب الزمان والمكان صباح مساء ويطلب تغيير الحال الى الحكومة الدستورية التي يظن أنه يجد فيها سعادته المنشودة .

الواقع يشهد إذن ان استياء الناس من مأموري حكومتنا عام . اللهم إلا إذا كانت حكومتنا تستطيع أن تكرر ما قاله اللورد بالمرستون في مجلس النواب « إني شديد الاقتناع بأنه لا يوجد أحد من صمالم الحكومة كبيراً كان أو صغيراً ينقصه حسن النية في أداء العمل الموكول اليه . » لكن حكومتنا لا تستطيع أن تكرر هذا القول الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً ، إلا إذا كانت تعتبر لسانها الرسمي هو نص الحقيقة مهما خالفه الواقع المحسوس .

الانسانية عندها هوق طبيعي للشرف والرفعة ، لا إلى التسفل والانحطاط . هذا الشوق الانساني يسير دائماً بالفرد من يوم الى يوم الى كاله الوجودي الخاص ، وهو كذلك يسير بالجمعية البشرية من قرن إلى قرن إلى الفضائل الاجتماعية . إلى اباء الضيم والشجاعة والعدل ومعرفة قيمة الحياة على النظام المدني الفاضل . وإن مصر هي أيضاً جزء من بني الانسان يجب أن يرجى لها إن تجري وراء غيرها في المدنية والاستقلال ، وإنها في هذا النور الساطع نور الدستور والحرية ، تقدر أن ترى بسهولة طريق الخير والتقدم ، وأنها في هذا الجيل الحاضر الخليق بأن يسمى جيل الدستور العام ، يمكنها أن تتخذ غيرا قدوة حسنة لها . فإذا كانت مصر متأثرة على هذا النحو كما هو الواقع تبعاً لذلك الشوق الطبيعي الى الشرف ، واقتداءً بالأمة المجاورة لها ، فكيف يرد على أذمنة بعضهم انها غير مبالاة للدستور ؟ بهذا يجيب الذين يتسهم أمثلة جزائية استثنائية لا يعتد بها ، يناهون حكمتها على الحس الذي

يتكاد يلمس الروح العامة في مصر ، القائلة بوجوب تغيير الحالة الحاضرة الى الدستور .
 لست أرى في المجموع العصبي للأمة أو في جهازها الحيوي - كما يقولون - ما يفقدها
 الاحساس بهذا الشوق الطبيعي الى الرفة ، كما يحس به كل الأفراد والامم ، بل أرى عكس
 ذلك أن جهاز الأمة الحيوي لا يزال الى الآن سليماً من أمراض الخمول ، سليماً من الضعف
 العصبي الذي ينتج عن الافراطات المتنوعة . بعيداً عن السكسل كما تشهد بذلك الحاصلات
 التي تخرجها من الأرض كل عام . فاذا كان يوجد في الأخلاق شيء من الضعف جرّه عليها
 الاستبداد الطويل، فإنها لم تكن فريدة في هذا العيب العرضي السريع الزوال ، بل هو عيب
 وجد في كل أمة محكومة بحكومة مطلقة قد يبقى أثره ملازماً لها الى يوم اعلانها للدستور .
 الانكليز أنفسهم الذين هم من أشد الأمم تمسكاً بالمضائل الاجتماعية والحرية الشخصية
 والعامة يعاونون حق العلم كيف كانت حالة الأخلاق الاجتماعية عندهم حتى بعد اعلان الدستور ،
 وكيف كانوا يطيعون القوة طاعة عمياء .

إذن ليس ما نحن فيه من الضعف عيباً أصيلاً كما يزعمون ، بل هو طاعة للقوة ، والطاعة
 للقوة القاهرة ضرورة طبيعية تذهب بذهاب القوة . ومن الغريب أن الذين يرغموننا على
 الطاعة لقوتهم ، هم الذين يعيروننا بأخلاق التناهي في الطاعة .

وأغرب منه أنهم بعد الدستور الياباني والدستور العثماني والحركة الايرانية لا يزالون
 يحيون ما أمات العلم من قول قدماء اليونان : « خلقت الأمم بعضها للحكم وبعضها للطاعة »
 ليقولوا إن الشرق خلق للطاعة فلا يقدر إلا الحكم الشخصي ليتدرجوا من هذا الى اثبات
 أن الأمة المصرية لا تقدر إلا الحكم الشخصي . ولذلك فهي غير مجمعة على طلب الدستور .
 أيها السادة : نرجع الى وصف حركات الحكومة ضد الدستور . لم تقف حركات الحكومة
 ضد الدستور على رفض طلب الجمعية العمومية ، ولا على ما تهمنا به من عدم الكفاءة ،
 ولا على الدعوى بأن الرأي العام غير مجمع على طلب الدستور . لم تقف عند ذلك ، بل اختطت
 خطة جديدة يظهر فيها كما قدّمتم لكم ، خطر سياسة الوفاق على آمالنا الدستورية .

صرحت السلطان جميعاً بأن لا دستور ، وكان يظهر من تلك التصريحات أنها يقصد بها
 تخدير الحركة الوطنية واقعاد نوابنا عن تنفيذ عزمهم الذي عقدوا النية عليه بعد الدستور
 العثماني ، وهو طلب الدستور ، ليكون هذا الطلب احتجاجاً على رفض الحكومة لطلب الجمعية
 العمومية ، ودليلاً على أن الأمة ليست فانية في إحدى السلطتين كما قدروا سياسة الوفاق .
 لما لم تأت تصريحات السلطتين بالنتيجة المقصودة واستمر أعضاء الشورى يجمعون أمرهم
 على طلبه بالرغم من تلك التصريحات ، صمدت الحكومة الى تلك الخطة الخطارة المعيبة من كل

الوجوه. دخلت بينهم لتجملهم على المدول عن الطلب أو أرجائه أو تعديله على الأقل فلم تظهر بشيء كثير. بل مع تلك المداخلة جاء طلب مجلس الشورى على اجماله منطبقاً على ارادة الرأي العام. ثم أردفت مداخلتها هذه بأن تجاوزت حدود القانون فاعتدت على الحرية الشخصية في امض الاحتفالات بصلاة الجمعة والاحتفال بالحمل حتى لا تسمع هاتفاً يهتف بالدستور.

ومن الغريب ان حكومتنا التي تذكره أن تسمع الهتاف بالدستور تظهر لنا كل يوم في ثوب برأت لتجعلنا نظن انها تحبه. وآخر مظهر لها في هذه الحجة انها أطلقت المدافع تحية لاجتماع مجلس المبعوثان في الامتانة. حركة جميلة وحنو للحرية يأخذ بالقلوب، ولكن موضع الحيرة هو في التوفيق بين هذين العاملين الصادرين من الحكومة في آن واحد: تعاقب على الهتاف بالدستور لمصر، وتضرب المدافع ترحيباً به في تركيا. تحب للأمة العثمانية فوق ما تحب لأمتها المصرية ١١.

ألا يكون الأمر أن الحكومة قد تعبت في اقناعنا بمحبتها للدستور — وانه لا يمنعنا منه إلا عدم أهليتنا، فأطلقت المدافع لا حباً في دستور الترك، ولكن لتصم آذاننا اسماعاً بأنها دستورية بالقوة لا بالفعل؟

ان كانت هذه فكرتها فنعمت الفكرة، لأنها تدل على حذق ومهارة لم يظهر إلا بتقيضهما يوم الاحتفال بالحمل.

أظن مع الاحترام ان أعمال حكومتنا تدل على أنها في سياسة الأمة ليست بأكثر منها كفاءة في حفظ الأمن العام. وإذا صح ذلك ألا يكون لمصلحتها ولمصلحة الأمة ولمصلحة الانسانية جميعاً أن لا تقف لنا في سبيل الدستور؟

أيها السادة: ليس من العيب أن نبين دائماً غرض مجلس الشورى من الدستور حتى نأمن نتائج الابهام.

فكرر كل يوم ان أمتنا تطلب دستوراً خاصاً كدستور سنة ١٨٨٢ لا يتعرض في شيء المصالح الأوروبية. أعني تطلب مجلس تشريع لا يتعدى أثره الى غير المصريين. تطلب سلطة الأمة على الافراد. تطلب سياجاً حصيناً يحمي قانونها الذي هو كفيل بالحرية الشخصية لابنائها. تطلب سداً رقى عليه الى تربية الأمة وتمدينها. تطلب أن نحكم أنفسنا لا أن نحكم غيرنا. فهل نحن في هذا ظالمون؟

أم يقولون إنه يجب البحث فيما اذا كان نوابنا مختصين بأن يطلبوا الدستور من الحكومة أو غير مختصين. ولنا ندري ما معنى هذا البحث إلا أن يراد اثبات ان أعضاء الشورى ليسوا نواباً عن الأمة ١١١.

أنهم مختصين بالنص . ولكننا لا يهمنا البحث في اختصاصهم ماداموا هم أعيان الأمة ونوابها وما دامت الأمة تعضدهم في هذا الطلب الحق .

لما وصل طلب الدستور ليد الحكومة كنا نظن ان الظروف الحاضرة ستضطرها الى اجابة نداء الأمة ، ولكنها على عكس ذلك قد تمدت على الحرية الشخصية وكان هذا مظهراً من مظاهر السياسة الجديدة التي أولى بها أن تسمى سياسة العنف .

التعدي على الحرية الشخصية

أترك التمثيل ببعض الحوادث الجزئية التي تناولها البحث في حينها وانطوت عليها الأشهر الماضية لأضرب لكم مثلاً جديداً حياً لا تزال حافظاتنا تردده بتحديد ووضوح، مثل يدل على أننا لا نتقدم في سبيل آمالنا الدستورية فقط بل نتأخر كثيراً في الأمن على حريتنا الفردية . على الصق الأشياء بحياة كل منا وهو الحرية الشخصية . ذلك المثل الحي القريب هو حركات الحكومة في هذه الايام الاخيرة في كل احتفال من الاحتفالات التي يظن فيها إمكان الهتاف للدستور ، كاحتفال يوم المحمل والاحتفال لصلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب .

حكومتنا تأمر فنتطيع ونهني فنزدجر . ولكنها نسيت أن السلطة حدًا تقف عنده فان جاوزته كانت ظالماً . وللطاعة حدًا تقف عنده فان جاوزته كانت هواناً وجبنًا، ولقد ابتلينا في كل أطوارنا خصوصاً في عهد هذه الحكومة المخلوطة من السلطتين ، أننا أمة في غاية السلامة انقياداً وفي غاية الرفق انتقاداً . ألا تعجبون لأمة هذا سلوكها مع حكومتها أن تقابل بالمعاملة التي عوملنا بها في هذه الاحتفالات ؟

أقفلت القهواوي من غير أحكام قضائية وفي غير الحدود القانونية، ولكن بقوة البوليس . امتنع اجتماع الناس على حفاني طريق الاحتفال كالمعادة لأنهم لا يريدون مشاركة الحكومة في تلك الاحتفالات، ولكن بقوة البوليس . ولو استطاعت الحكومة أن تنكر ضرب عسكرها للناس تحت أعين الضباط يوم المحمل من غير مبالاة ومن غير سبب مقبول، لما استطاعت أن تنكر تعطيل القهواوي ومصادرة الناس في المرور من غير ضرورة نظامية . وعندنا على ذلك أدلة الحس وأدلة كتابية .

يقولون إن الذي جرَّ هذه المخالفة للقانون والعادة هو أن الشبان في احتفال نقل الكسوة صاحوا : « ليحي الامير ليحي الدستور » عجباً — حتى ولا في الدعوات الصالحات ! . حتى ولا فيها يتركوننا أحراراً نقول ما لا يخل بالنظام ولا بمصالح فرد من الأفراد !

نعم « ليحيى الأمير ليحيى الدستور » تلك هي الجناية، التي ارتكبتها الأمة فعوقبت عليها بهذه الشدة المماثلة بالحرية الشخصية في ضحى النهار من غير مبالاة.

لما احتلت مصر بالمسافر الانكليزية كان من اللازم على دولة انكلترا تبريرا لبقائها باديء الأمر أن تعلن أنها باقية قليلاً لتعضيد عرش الخديوية المصرية لأن الأمة تناوؤه. ثقلت هذه التهمة على أسياع الأمة وفهموا أن المرحوم توفيق باشا والانكليز طرف، والأمة طرف آخر. امتعض الناس من هذا الاعتبار وقلَّ سعيهم مختارين الى السراي وقلَّت جموع الناس في حفلات الصلاة مع الخديوي. كان ذلك من شأنه أن يجعله رحمه الله يستاء من هذه المعاملة. كآني برؤساء المصالح أدركوا هذا الاستياء فكان آكد ما يتقرب به ذو رئاسة الى الخديوي هو أن يحث مرءوسيه على حضور الحفلات والتشريفات. وكان أكثرهم اقناعاً لغيره هو ذلك الرئيس الذي يقول لمن حوله ا « لا بد لنا من أن نثبت أن الأمة والأمير شيء واحد حتى تسقط حجة المحتلين الذين يدنون احتلالهم على الجفاء بين الأمة وبين الأمير » وكان من الأخبار السارة وقتئذ أن تنشر الصحف أن السراي يوم التشريفات كانت خاصة بالعلماء الاعلام والنوادر الكرام وعمد البلاد وأعيان الأقاليم حتى تأخر موعد الفراغ من التشريفات كذا من الوقت

كان يرضيه ويسره رحمة الله عليه أن يرى الأمة ملتفة من حوله بمناسبة ومن غير مناسبة يدعوه كل بما شاء ويهتف له كل هاتف بما يجيء في رأسه.

نعم ان هتاف الأمة للملكها أو أميرها المطلق هو أكبر ما ينبغي أن يتمناه، لأن ذلك يفهم ان شكل حكومته مع كونه غير مستحق البقاء، فان شخصه محبوب عند محكوميه.

ولسكن حكومتنا الجديدة بسياستها الجديدة يظهر أنها تريد أن تكون ذات شكل آخر فوق شكل الحكومة المطلقة بكل معنى الكلمة فلا يهمها الدعاء ولا يهزها الهتاف، بل يهمها أن تظهر حبروتها فتكم الأفواه عن الهتاف وتعمل الألسن عن الكلام وتصادر الأمة في الحرية الشخصية لأن شبانها قد هتفوا « يحيى الأمير ويحيى الدستور »

أليس تصرف الحكومة هذا يثبت أنها تحترم الحرية الشخصية كلما لم يكن لها منفعة من التعدي عليها، فاذا رأت أن تكلم أفواه الشبان بالتعدي على تلك الحرية فعلت؟ وان صحَّ ذلك فهل يكون هذا هو كل مبلغ احترامها للأمة والحرية. أم يكون ذلك هو كل الدستور الذي تمنى عليه كما يقول السير الدون غورست؟

ان وزارتنا الجديدة وزارة جذابة بالمركز الخصوصي الذي كان لافرادها في قلوب الناس وما كنا لننتظر أن مثل هذا العمل سيكون باكورة من بوادر أعمالها . ولكنه قد كان ورضيت به !! فما أضيع آمالنا التي نعلقها على هذه الوزارة الجديدة !!

أشعر أن بعض الناس لا يرون رأبي ويظنون أن تشدد الحكومة في منع الهتاف بالدستور واتخاذ طرائق غير قانونية لذلك أمرٌ بسيط لا يستحق المغالاة على رأيهم الى هذا المقدار . ولو انهم خالفونا في الدليل على الوقائع لهان الأمر ، لاننا نستدل بالتواتر العام وأقوال الجرائد التي روت ذلك من غير أن تكذب للحكومة الرواية وبما كان من تشكي أرباب القهاوي — ولكن المخالفة في الرأي واقعة على ان افعال القهاوي على غير العادة ومن غير حكم قضائي هو أمرٌ مهين لانها « قهاوي بلدية » ولانها لم تقفل إلا ساعات ولان الخسارة التي لحقت أربابها طقيفة جداً . ليسمح لي هؤلاء المتسامحون في أمر الحرية الشخصية أن أقول ان تعدي الحكومة على شخص واحد في غير الحدود المبينة في القانون هو تعدد على حرية الأفراد جميعاً، وان الأمة لا يمكنها ان تسمح للحكومة بتعدي القانون فما الذي يمنع الحكومة قياساً على افعال القهاوي بغير حكم ان تخرج أي رجل من داره أو ملكه بغير حكم وان تحبس في غير جريمة وبغير حكم ؟

أصبح كون المرء حرّاً مرادفاً لكونه انساناً، فان صحَّ ما يقولون من أن مجموعتنا ليس كنفواً للحرية العامة أي للدستور، فهل يمكنهم أن يقولوا بأن أفرادنا ليسوا أكفاء ليكونوا أحراراً أي أناسي ؟ . واذا كانت الحرية الشخصية من الاعراض التي يصح للحكومة ان تعبت بها من غير احتجاج من جانب الأمة ، فهل يمكن أن يفرض لوجودها قيمة ؟

أيها السادة : الحرية الشخصية خلقت مع الانسان ومهما كان الرق قديماً فإن الحرية أقدم منه . فليست الطبيعة — كما قدمت — هي التي أوقعت الانسان في الرق ولا هي التي حدثت حرّيته بالحدود التي تراها عليها اليوم . ولكن الذي حدّها هو الضرورة النظامية أو ضرورة الاجتماع . الحربة أم الفكر، أم العلم، بل هي المقصود من معنى الحياة الانسانية . لذلك لم يخطيء الحكماء الأقدمون الذين كانوا لا يعتبرون العبد شخصاً ، بل يعتبرونه آلة حية أو شيئاً من الأشياء المملوكة . لان الحياة بغير الحرية موت حقيقي . على ذلك كان التساهل في أمر الحرية الشخصية يعتبر دائماً تنازلاً عن حقوق الانسانية وواجباتها أيضاً .

كان الانسان قبل ترتيب الحكومة كل الحرية المطلقة وكانت له السلطة المطلقة على ما يمكنه، فلما كانت الحكومة أخذت منه السلطة كرهاً كما في الحكومات المطلقة، أو بالوكالة كما في الديموقراطيات الصرفة، ولما كانت سلطة الانسان لا تتناول الاضرار بنفسه أو بغيره، كان من اللازم ان الحكومة معها كانت مطلقة لا يمكنها أن تضر بأي فرد من الأفراد ولا بالمجموع فتعديها على حرية الفرد خروج عن كل سلطة مقبولة، بل فسوق عن الغرض من ترتيبها وهو حماية حرية الأفراد الذين انتقلت سلطتهم اليها، إلا اذا كانت ترضى أن تكون ظالمة.

نعم ليس للعدل المطلق حدود مرسومة، ولكن مبادئ العدل واضحة في نفوس الناس يحددها اتفاقهم على ما هو عدل وما هو غير عدل. وهذا الاتفاق هو القانون. فان القانون مهما كانت صفة واضعه ومشروعية سلطته يعتبر دائماً اتفاقاً بين الناس بعضهم مع بعض وبين مجموعهم وبين الحكومة. فاذا أخذت الحكومة بهذا الاتفاق أي أتت أمراً لا مبرر له من القانون فقد ارتكبت الظلم الصارخ. فما عسانا نقول اذا وقع ذلك التعدي على أقدس مقومات الانسان وأوجب ما يجب على الحكومة احترام القانون فيه وهو الحرية الشخصية.

لم تُرتب الحكومة مهما كان شكلها إلا لحماية الأفراد في حريتهم وحياتهم وأموالهم. وما نحن أولاء نرانا جميعاً كمثل حنا « الدكتور نوردو^(١) » كل منا يدفع للحكومة ضريبة تعيش بها. فاذا شب أحدنا وقصد دخول المدرسة طلبت منه مالاً جديداً، ثم طلبت فوق المال شهادة الميلاد، أي شهادة تثبت أنه مولود. فاذا أراد أن يجلس هو ورقة له في الشارع المقول بأنه ملك العموم منعه البوليس من تنفيذ هذه الإرادة البريئة بحجة زاحمة الطريق وإلا أمسكه من خناقه الى المحاكمة. فاذا أراد أن يفتح دكاناً وضع البوليس أتمه في المسألة أيضاً ومنعه إلا اذا أتى برخصة. فاذا لم يكن لديه من العلف ما يسمن دابته ضبطته جمعية الرفق بالحيوان بمساعدة البوليس. فاذا أراد أن يروي غيطه من ماء النيل المباح منعه الحكومة حتى يضع ماسورة هي التي تقدر تصرفها، فاذا رآها غير كافية لري الغيط لأن بعضه بقي شرافياً، قال له المهندس « صدقت قاعدة التصرف وكذب غيطك ». فاذا بلغ سنّاً معينة أخذ للجندي ليكون فيها آلة يديره غيره لخدمة الحكومة أو الوطن أو ما تشاءون وإلا يدفع عن ذلك دية قل أن يملكها. فاذا ولد له ولد وجب عليه أن يقيده في الدفتر وإلا حوكم على ذلك. ووجب عليه أن يطعمه بمادة الجدرى وإلا عوقب على ذلك. فاذا مات هذا الولد العزيز

(١) الدكتور ماكس نوردو : Max Nordau مؤلف من نابهي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.

ودفنه في بستانه فهناك الطامة الكبرى ، وتوقب على ذلك ، ونش قبر ابنه وحمل الى المدفن الذي تحب الحكومة أن يكون هو مخزن الاموات حتى اذا اغتنى الرجل وأراد أن يبني بيتاً يتمتعه البوليس الا أن يأتي برخصة . فاذا صارت له عزبة يملكها فلا واپور ولا طاحون ولا تابوت الا بعد أمر الحكومة ورخصتها . فاذا تعلم الطب أو الحقوق تمنعه الحكومة من الشغل الا اذا كانت بيده ورقة هي الشهادة النهائية بغيرها لا يكون طبيباً ولا محامياً ، ولو كان أعلم أهل زمانه ... الخ .

وبالجملة لا إرادة لأحد ، ولا حرية لأحد ، الا بمقدار ما أرادت له الحكومة من الحرية أو الارادة .

اذن نحن ندفع للحكومة جزءاً مهماً من أتعابنا ، وندفع لها كذلك جزءاً عظيماً من حريتنا ، ولكن ذلك كله في مقابل أي شيء يا ترى ؟

أجل هي تأخذ من أموالنا ومن حريتنا في مقابل انها تعمل لحفظ ما بقي من المال بعد ما أخذت ، ولا احترام ما بقي من الحرية بعد ما حددت . وعقد العوض هذا ، هو القانون . نعم ولكن قد نرى مالنا الذي يسرقه اللصوص لا يرد علينا ، وحياة القتلى الكثيرين منا لا ترد عليهم ، أي نرى الأمن العام باعتراف الحكومة ليس ضامناً لنا استكمال الحياة من غير أن يقصنها الجناة ، ولا ضامناً لنا التمتع بالمال من غير أن يذهب به الجناة . على ذلك قد نكون مغبونين في صفقة المعاوضة . ولكن مع هذا كله نحن راضون بنصوص العقد أي بنصوص القوانين . فهل يوجد في هذه القوانين نص يبيح للحكومة أن تحد من حريتنا الشخصية بأكثر مما حصل عليه الاتفاق ؟ هل يوجد نص يبيح لها أن تقفل القهاوي بغير حكم ، وتمنع حرية المرور من غير وجه ؟ ذلك لا يوجد في القوانين .

هنالك شيء لا يوجد في القوانين ومع ذلك للحكومة أن تأتيه بحق السيادة «السوفرنتي»^(١) فهل اقتال الدكاكين في النهار أي التعدي على الجزء الباقي من الحرية الشخصية الذي لم يدخل في القوانين هو عمل من أعمال السيادة ؟

كلاّ فقد قدمت لكم أن سيادة الحكومة مأخوذة من سلطنة الأمة ، وليس لأحد من الأمة ولا لمجموعها حق ايداء الغير بحرمانها من حرية التصرف في ماله ، ولا حرية الكسب في غير الحدود المتفق عليها في القوانين .

(1) Sovereignty

تعلمون من هذا ، بل تعلمون بالبداية من قبل ، أن الحرية الشخصية أنفس ما يجب الاحتفاظ به ، وإن عمل الحكومة يوم الصلاة ، ويوم الحمل باقتال تلك القباوي لا يدخل تحت نص من نصوص ، القانون ولا هو من أعمال السيادة ، بل هو تجاوز لحد القانون يجب الاحتجاج عليها فيه حتى لا يكرر بعد اليوم .

خلاصة الموضوع

أيها السادة : أخلص من هذه المقدمات الطويلة — وأنا أستمحكم العفو عن اضطراري للاطالة في شرحها كما أقدم اليكم عظيم الشكر على حسن الاصغاء اليّ — هذه النتيجة الآتية : أولاً — ان الحكومة النيابية هي الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة . وان الأمة تعضد مجلس شورى القوانين في طلب الدستور .

ثانياً — ان الحكومة بمقاومتها للحركة الدستورية وتعدّيها على الحرية الشخصية تتجاوز حدود القانون ، وحدود رضا الأمة ، ولذلك يجب الاحتجاج عليها . فهل أنتم لطلب الشورى معضدون ، وعلى تصرف الحكومة محتجون ؟